محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى
فى الاقتصاد المصرى

د. ياسر ابراهيم محمد داود *
د.عصام احمد البدرى **

(*) **أ.م. د/ ياسر ابراهيم محمد اود :** استاذ الاقتصاد المساعد ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب – جامعة مدينة السادات

Email: yst-dawoud09@yahoo.com

(**) **أ.م. د / عصام أحمد البدري:** أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة – جامعة المنوفية ، ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادى ومشاكل الاقتصاد المصرى
Email : esamahmed1981@gmail.com

الملخص:

يناقش البحث محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠،حيث يستعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع مع تحديد العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى،و تحليل واقع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى،و بناء نموذج قياسى للعوامل المحددة للنمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى ،وذلك من خلال الاعتماد على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى كمتغير تابع،ومجموعة المتغيرات المستقلة وهى(الانفاق على التعليم-الانفاق على الصحة-الاستثمار الخاص المحلى-الاستثمار الأجنبى المباشر-معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى-معدل النمو السكانى-معدل التضخم-الانفتاح على الاقتصاد العالمى-الائتمان المصرفى)،وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك بطريقة جوهانسن،وتوصل البحث إلى أن هناك توازنية طويلة الاجل بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والمتغيرات المحددة له.وأن النموالاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى يتأثر بشكل إيجابى بكلًا من الانفاق على التعليم،تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر،معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى،الانفتاح على الاقتصاد العالمى،والائتمان المصرفى. وفى المقابل يتأثر بشكل سلبى بكلًا من الانفاق على الصحة ،الاستثمار الخاص المحلى،معدل النمو السكانى ،ومعدل التضخم،كما أظهرت النتائج معنوية جميع المتغيرات عند مستوى ٥% ماعدا معدل النمو السكانى والاستثمار الأجنبى المباشر.تم التوصل إلى ان النمو الاقتصادى لم يكن احتوائيًا فى الاقتصاد المصرى.

الكلمات المفتاحية:النمو الاقتصادى الاحتوائى،المؤشرات الاقتصادية،الاقتصاد المصرى،النمو الاقتصادى،التكامل المشترك.

Abstract:

The research discusses the determinants of inclusive economic growth in the Egyptian Economy during the period from 1990 to 2020, where it reviews literature studies related to the topic with determining the determinants of inclusive economic growth rates in the Egyptian economy, analyzing the reality of inclusive economic growth in the Egyptian economy, and building a econometric model for the factors that determinant of inclusive economic growth in the Egyptian economy, by relying on the inclusive economic growth indicator as a dependent variable, and the set of independent variables (spending on education - spending on health - domestic private

investment - foreign direct investment - GDP growth rate - population growth rate Inflation rate - openness to the global economy - bank credit), using Johansen Co-integration. The research concluded that there is a long-term equilibrium between the indicator of inclusive economic growth and the variables that determine it. The inclusive economic growth in the Egyptian economy is positively affected by spending on education, foreign direct investment flows, GDP growth rate, openness to the global economy, and bank credit. . On the other hand, it is negatively affected by health spending, domestic private investment, population growth rate, and inflation rate. The results showed significant significance of all variables at the 5% level, except for the population growth rate and foreign direct investment. It was concluded that economic growth was not inclusive in The Egyptian economy.

Keywords: inclusive economic growth, economic indicators, the Egyptian economy, economic growth, Johansen Co-integration..

مقـدمــة:

يوجد إجماع فى الأوساط الاكاديمية على المستوى الدولى خلال العقود الثلاثة الماضية على أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى يُعد السبب الرئيسى فى إحداث انخفاض جوهري فى معدلات الفقر فى المجتمع. وتمثل تجربة دول شرق أسيا دليل على ذلك، ومع ذلك وجهت انتقادات لهيكل ونمط النمو الاقتصادى في بعض دول العالم، وذلك لعدم تلبية النمو الاقتصادى للاحتياجات التنموية للفقراء، فضلاً عن ظهور بعض المشاكل والقضايا الأخرى منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التفاوت فى توزيع الدخل. ولذلك بدأت الحكومات والمؤسسات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية تتحدث عن النمو الاقتصادى الاحتوائى فى محاولة لجعل فوائد النمو أكثر احتوائية، ولذلك أصبح جعل النمو احتوائيًا ذات أولوية على المستوى الدولى من قبل المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. وهذا التغيير ناتج من حقيقة أن فوائد ومنافع النمو أصبحت مركزة في أيدى قلة من الأغنياء بينما انخفضت حصة الدخل التى تذهب إلى العمال فى معظم الدول.

لذلك فلابد من الاهتمام بنمط للنمو الاقتصادى يأتى بثماره فى الحد السريع من أعداد الفقراء ويحقق نمو مستدام بالإضافة إلى تحقيق توزيع عادل للدخول لصالح الطبقات الفقيرة أى يراعى أربعة اعتبارات أساسية: المساواة، تكافؤ الفرص، تهيئة البيئة الملائمة للقائمين بعملية النمو

والمشاركين فى تحقيقه، وتأهيل الكوادر البشرية المنتجة التي تضمن استدامة التنمية وأكدت دراسة لصندوق النقد الدولي فى يناير ٢٠١٧ عن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية الهيكلية وعدم العدالة فى توزيع الدخل فى الدول منخفضة الدخل، أنه بالرغم من تحقيق نمو اقتصادى مرتفع فى العقدين الماضيين إلا أنه لا يزال موجود قدر كبير من عدم العدالة فى توزيع الدخل مما يضعف وتيرة واستمرارية النمو والاستقرار الاقتصادى لهذه الدول فى المستقبل. ويتجه الصندوق فى الوقت الحالى إلى تحويل اتجاه عمله لإيجاد سبل لترجمة أسباب عدم العدالة فى توزيع الدخل إلى سياسات تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

كما يتضح من تطور أداء الاقتصاد المصرى، أنه لم يكن النمو الاقتصادى فى مصر احتوائى للجميع ، والدليل على ذلك :

- إن فترات النمو المتزايد لم تؤدى إلى تخفيض ملحوظ فى معدلات الفقر أو شمولية النمو الذى يتشارك الجميع فى الاستفادة من منافعه .
- تزايد معدلات الفقر فى المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضارية .
- إرتفاع معدلات الفقر بصعيد مصر بالمقارنة مع الوجه البحرى.
- إرتفاع معدل البطالة ، خاصة بين حاملى المؤهلات العليا .

وحتى مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى عام ٢٠١٦، حقق الاقتصاد المصرى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى ولكن تزايد أعداد الفقراء في المجتمع، وبالتالي اكتسب مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى اهتمامًا خاصًا من خلال اتخاذ اجراءات اضافية للحماية الاجتماعية والمتمثلة في التحويلات النقدية للمواطنين للتخفيف من الأثار السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى ولزيادة المساواة فى المشاركة وتوزيع العوائد على الفقراء ، مع الاهتمام والتركيز على بناء القدرات البشرية من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وكذلك تبنى الحكومة المصرية بعض المشروعات التنموية فى ريف مصر وفى المناطق العشوائية من خلال مشروع حياة كريمة .

وفى إطار خطة التنمية المستدامة للدولة ٢٠٣٠ تعتمد الرؤية على مفهوم التنمية الشامل والذى يقوم على عدالة التوزيع، اتاحة الفرص الاقتصادية الممكنة، وضمان الحقوق الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، لذلك توجه الحكومة الكثير من الموارد للبنية التحتية لدعم المشروعات التى

تخلق فرص عمل، برامج الحماية الاجتماعية (مثل تكافل وكرامة) للوصول إلى الفئات الأكثر فقرًا فى المجتمع، والاهتمام بالإسكان الاجتماعى وتطوير العشوائيات.

الإطار المنهجى للبحث :

١. مشكلة البحث:

على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى فى بعض الفترات خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠٢٠)، وبالرغم أيضًا من وصوله إلى قمتين نمو في عام ٢٠٠٠و ٢٠٠٨ بنسبة حوالى ٦.٤%، ٧.٢% على التوالى فإنها لم تحقق الاستدامة وبالتالى لم يتحقق النمو الاقتصادي الاحتوائى، فالاستدامة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائي فالعلاقة بينهما متبادلة، فقد وصل متوسط معدل النمو فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠٢٠) إلى ٤.٤% فى نفس الوقت هذا النمو لم يترتب عليه توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة والشباب المؤهلين وبالتالي زيادة الفئات المستبعدة من النمو فقد وصل معدل البطالة إلى ٧.٩% عام ٢٠٢٠، ونسبة البطالة بين الشباب ٣٠.٢% خلال نفس السنة، وفى نفس الوقت ارتفع معدل الفقر ليصل إلى ٣٢.٥% سنة ٢٠١٧(**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠١٩**)، وخاصة إذا كان النمو غير شامل للجميع، فقد لا يكفى فقد تحقيق النمو الاقتصادي كآلية رئيسية لزيادة وتعزيز رفاهية المجتمع، بل يتطلب الأمر إجراءات إضافية لضمان شمول النمو الاقتصادي أكبر قاعدة ممكنة من المستفيدين من عائداته، وعليه تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على تساؤل أساسي **وهو ما هى العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى ؟**

٢. فروض البحث:

يقوم البحث على اختبار فرضين رئيسيين هما :

الفرض الأول: لم يحقق الاقتصاد المصري النمو الاحتوائي المستهدف خلال الفترة من عام ١٩٩٠: ٢٠٢٠.

الفرض الثانى :هل تتوافر المحددات و العوامل المختلفة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصادى المصرى؟

ويتفرع من الفرض الثانى مجموعة من الفروض الفرعية وهى:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والإنفاق على التعليم فى الاقتصاد المصرى.

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والإنفاق على الصحة فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والاستثمار الخاص المحلى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائى ومعدل النمو السكانى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ومعدل التضخم فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والانفتاح على الاقتصاد العالمى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والائتمان المصرفى فى الاقتصاد المصرى.

٣. أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من بروز مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى على الساحة الاقتصادية خاصة مع تزايد مستويات الفقر وارتفاع معدلات البطالة فى المجتمع، فكان لا بد من الاهتمام بعدالة توزيع الدخل وتحسين مستويات المعيشة فى المجتمع ومحاربة الفقر فى المجتمع ولا يمكن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف إلا إذا تم تحديد العوامل والمتغيرات القادرة على احتواء الفقراء، والتى يمكن من خلالها وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة وقادرة على تخفيض حدة الفقر فى المجتمع، ومن هنا تأتى أهمية دراسة العوامل المفسرة والمحددة لمعدلات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.

٤. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى القاء الضوء على مجموعة من النقاط التالية:

- ما هو وضع تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى؟
- تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر على النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصرى.

٥. منهج البحث:

اعتمد البحث فى تحقيقه أهدافه على المنهج الاستنباطى والاستقرائى الذى يتضمن دراسة نظرية لمشكلة البحث من خلال عرض الأدبيات الاقتصادية المختلفة للتعرف على المفاهيم ذات العلاقة بالنمو الاقتصادى الاحتوائى وتحديد محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى ، دراسة تطبيقه على الاقتصاد المصري من خلال تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى ومحدداته عن طريق اختيار Co-integration test بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام منهجية Johansen cointegration، بالاعتماد على برنامج Eviews-11، اعتمد البحث بشكل رئيسى على الدراسات والبحوث العلمية المنشورة فى المجلات العلمية أو المؤتمرات ذات العلاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى إحصائيات وتقارير البنك الدولى ، والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بما يساهم فى الوصول إلى نتائج تحقق أهداف البحث.

٦. حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة النمو الاقتصادى الاحتوائى ومحدداته فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (١٩٩٠- ٢٠٢٠).

٧. خطة البحث:

يتضمن البحث الإطار المنهجى للبحث الذى يشتمل على المقدمة والمشكلة والأهداف والأهمية وفروض ومنهج البحث بالإضافة إلى سبعة أجزاء وهى:

أولًا: الدراسات السابقة.

ثانيًا: مفهوم النمو الاقتصادي الاحتوائى.

ثالثًا: عوامل تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى .

رابعًا: تحليل واقع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.

خامسا: محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى .
سادسا: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.
سابعا: خاتمة البحث وتشمل نتائج وتوصيات البحث.

أولاً: الدراسات السابقة:

بعد الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨، أصبح النمو الاقتصادى الاحتوائى قضية مهمة على المستوى النظرى والتجريبى فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، ولقد قامت مجموعة من الدراسات بتوضيح مفاهيم النمو الاقتصادى الاحتوائى، ودراسات أخرى أوضحت علاقة النمو بالفقر وسوء توزيع الدخل، وأخرى تناولت مقومات النمو الاحتوائى ، و أخرى تناولت مؤشرات قياس النمو الاقتصادى الاحتوائى .

هناك العديد من الدراسات التي أوضحت أن النمو الاقتصادى له أثر ايجابى فى الحد من الفقر وانتشاره، بمعنى أدق غير كافى للحد من الفقر وانتشاره فى المجتمع، وحتى يكون للنمو أثر إيجابى لابد أن يكون مقترن بتوزيع عادل للدخول بين افراد المجتمع وهو ما تم تسميته بالنمو المناصر أو المحابى للفقراء فى المجتمع، والذى يأخذ بعين الاعتبار حالة التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع مثل دراسة (الهوارى، ٢٠١٦)، و دراسة (سيد أحمد، ٢٠١٨).

وتعتبر دراسة (Kuzents, 1995) من أوائل الدراسات التى تناولت أثر النمو الاقتصادى على عدالة توزيع الدخل فى المجتمع، حيث قام بجمع سلسلة زمنية لبيانات احصائية لعدد من الدول هى ألمانيا،والولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا، وتوصل أنه فى المراحل الأولى للنمو الاقتصادى يزداد التفاوت فى توزيع الدخول بين أفراد المجتمع ثم بعد ذلك يتناقص التفاوت فى توزيع الدخول على المدى المتوسط والطويل وتوصل إلى أن هذه العلاقة تأخذ مقلوب حرف U يعرف بمنحنى Kuzents.

قامت دراسة (Raniere & Ramos, 2013) بتوضيح كيف تطور مفهوم النمو الشامل بمرور الوقت، وكيف حدث تحول فى الفكر التنموى من وجهة النظر بعد الحرب العالمية الثانية والتى تتابعت بدئًا من تحقيق نمو سريع وزيادة فى معدلات التصنيع كوسيلة أكثر فعالية لتحسين مستوى معيشة الفقراء في المجتمع عن طريق التنمية وصولاً إلى الحديث والنقاش حول النمو الاحتوائى اليوم.

ولقد قامت دراسة (World Bank, 2009) بتحليل الأدبيات التى تناولت تعريفات النمو الاقتصادى الاحتوائى، وتوصلت الدراسة إلى أن الحد من انتشار الفقر فى المجتمع بشكل سريع

ومستدام يتطلب تحقيق نمو اقتصادى احتوائى وذلك عن طريق تحقيق نمو سريع ومستدام على المدى الطويل، وقاعدة عريضة من النمو فى كافة القطاعات شاملة لقطاع كبير من القوى العاملة فى الاقتصاد، وبالتالى فإن النمو الاقتصادى الاحتوائى يشمل كل من نمط النمو ووتيرته المرتبطين مع بعض ويجب معالجتهما معًا.

أما دراسة (Ravallion, 2004) فقد أوضحت أن النمو الاقتصادى الاحتوائى يركز على تحسين دخل الفئات الفقيرة والمهمشة عن طريق زيادة العمالة المنتجة بدلاً من الاعانات وتحويلات الدخل المباشرة، أى التركيز على العمالة المنتجة وهو ما يميز النمو الاقتصادى الاحتوائى عن النمو المحابى أو المناصر للفقراء.

وفي محاولة التفرقة بين مفاهيم النمو الاقتصادى الاحتوائى والنمو المحابى أو المناصر للفقراء تناولت دراسة كلًا من (الأزهرى، ٢٠١١)، (Ranier, et al., 2013) تطور مفهوم النمو الاحتوائى والتفرقة بينه وبين النمو المحابى أو المناصر للفقراء، حيث عرف النمو الاقتصادى الاحتوائى بأنه العملية الانتاجية للمخرجات التي يشارك فيها جميع أفراد المجتمع وفئاته فى تحقيقه والاستفادة بشكل عادل من ثماره، وأوضح أن النمو المحابي أو المناصر للفقراء له تعريفان تعريف نسبى (هو عندما يكون النمو مصحوب بتحولات توزيعية لصالح الفئات الفقيرة أو الخضراء) وأخر مطلق (هو النمو الذى يحدث فقط عندما يستفيد الفقراء بالقيمة المطلقة مقابل مقياس الفقر المقبول).

أما في مجال الدراسات التي حاولت قياس النمو الاقتصادى الاحتوائى ،فقد حددت دراسة (Mckinley, 2010) مؤشر نمو احتوائى مركب يتألف من مجموعة من المؤشرات فى مجالات النمو والعمالة المنتجة والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والقدرات البشرية، فقر الدخل والانصاف والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية مع الأخذ فى الاعتبار الأولويات الاستراتيجية للبلد.

أما دراسة (Klasen, 2010) أوضحت أن النمو الاقتصادى الاحتوائي يجب أن يقاس بالتطبيق العملى والاستمرارية نفس الوقت، أى أوضحت أن النمو السريع ضروري للحد من الفقر ولكن يجب أن يكون النمو مستدام على المدى الطويل، وأوضحت أن النمو الشامل يزيد بشكل كبير من الفرص مثل التعليم والصحة والنقل والاتصالات والتغذية المرافق العامة للجزء المعدوم في المجتمع.

أما في مجال الدراسات الأخرى التي تناولت أهمية ومزايا النمو الاحتوائى والعوامل التى تحقق النمو الاقتصادى الاحتوائى، فتعتبر دراسة (Ali & Son, 2007) التى كانت رائدة فى قياس النمو

الاقتصادى الاحتوائى من خلال دالة الفرص الاجتماعية وكشفت النتائج التى توصلا إليها أن النمو يتم تعريفه على أنه نمو اقتصادى احتوائى إذا أدى إلى زيادة الفرص الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على عاملين هما: (متوسط الفرص المتاحة للسكان، وكيف يتم تقاسم الفرص بين السكان).

أوضحت دراسة (Ionchorichina & Lundstrom, 2009) أن ضعف التعليم والصحة، والبنية التحتية، والوصول إلى رأس المال والائتمان، وفشل الحكومات تعتبر عقبات أمام تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي في زامبيا.

أما **دراسة (Anand& Mishraond, 2015)** قامت بتحليل وقياس محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى كل من الأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل، وتوصلت إلى أن استقرار الاقتصاد الكلى ، ورأس المال البشرى ، والتغييرات الهيكلية هى الأساس لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، فى حين أن التغير التكنولوجي له تأثير أقل وضوحًا.

أما **دراسة (Tella and Alimi, 2016)** قامت بدراسة دور النمو السكانى والصحة على النمو الاقتصادى الاحتوائى فى عينة مختارة من ١٤ دولة أفريقية، وتوصلوا إلى أن النمو السكانى يقلل من النمو الاقتصادى الاحتوائى فى حين أن الإنفاق على الصحة أمر أساسي لتحسين النمو لصالح الطبقات الفقيرة في أفريقيا.

أما **دراسة (Ayinde & Yinusa, 2016)** فلقد أوضحت أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادى الاحتوائى إلى التنمية المالية من خلال مقياس العمق المالى ، وتوصلوا أيضًا أن مستوى الانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار الرأسمالي أمر مرغوب فيه لتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي فى نيجيريا.

أما **دراسة (Khan and et al, 2016)** أكدت على أن تكافؤ الفرص هو جوهر عملية النمو الاقتصادى الاحتوائى للجميع، والنمو الاقتصادى الاحتوائي يساعد على خلق فرص العمل وفرص التنمية الأخرى من خلال النمو الاقتصادى السريع والمستدام وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية فى تقاسم نتائج النمو عن طريق الحد من عدم تكافؤ الفرص، وقامت الدراسة بتطوير مقياس موحد للنمو الاقتصادى الاحتوائى يدمج النمو والتفاوت وإمكانية الوصول والحكم الرشيد فى مقياس واحد في باكستان، وأظهرت النتائج إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي والعمق المالى من المحددات الهامة لتعزيز النمو الاقتصادى الاحتوائى ، والحد من الفقر وعدم المساواة فى المجتمع، في حين أن الإصلاحات فى قطاع التجارة مطلوب لزيادة كفاءة النمو الاقتصادي الاحتوائي .

أما **دراسة(Oluseye and et al., 2017)** قامت بتحديد محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى في نيجيريا، وتوصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين نفقات التعليم والاستهلاك الحكومى والنمو الشامل فى الأجل القصير والطويل، وتوصلت الدراسة أن هناك تأثير إيجابى للتضخم ومعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي الاحتوائى فى المدى القصير، ولكن التأثير سلبى على المدى الطويل، واخيرًا توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبى في المدى القصير، ولكن التأثير موجب في المدى الطويل على النمو الاقتصادى الاحتوائى .

هناك أيضًا العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت ركائز النمو الاقتصادي الاحتوائى حيث أوضحت **دراسة (Iduang, 2013)** أهمية التأثير الإيجابى للمنح و المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادى الاحتوائي. أما دراسة (stuart, 2011) توصلت إلى أن أهم ركائز النمو الاقتصادى الاحتوائى هو حجم الإنفاق الحكومى وخاصة في مجال الصحة والتعليم والتدريب والمهارات كمحدد للتوظيف ودعم إمكانيات الوصول.

أما **دراسة (Elshawarby, 2017)** تعتبر سياسات الاقتصاد الكلى أحد أهم ركائز النمو الاقتصادى الاحتوائى، بالإضافة إلى دور الهيكل الاقتصادى والتركيب القطاعى للنمو، وأشارت إلى أن النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له تأثير إيجابى على النمو الاقتصادي الاحتوائى وبخاصة فى الدول التى يعيش أغلبية الفقراء فى المجتمع في المناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعى .

أما في مجال التطبيق على الاقتصاد المصري تعددت الدراسات، حيث تناولت دراسة (sakr, 2013) مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى ، حيث أكدت على أن النمو الاقتصادى الاحتوائي يعتمد على ضرورة توافر البنية التحتية الكافية في المجتمع، وبناء رأس المال البشرى من خلال التعليم والخدمات الصحية، ودعم الأنشطة الانتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع، إلى جانب الاصلاح المؤسسي والاقتصاد والحكم الرشيد وسيادة القانون مع ضرورة مشاركة جميع أفراد المجتمع في جهود التنمية والعدالة وتوزيع فوائدها.

أما **دراسة (Abou Ali, 2013)** قامت بقياس النمو الاقتصادى الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١١) باستخدام دالة الفرص الاجتماعية والاعتماد على طريقة (Mckinlc, 2010) وقامت ببناء مؤشر مركب من صفر إلى ١٠ لقياسه، وهذا المؤشر يغطى بعدى النمو الشامل وهما تحقيق النمو المستدام في المجتمع الذى يولد الفرص الاقتصادية وضمان وصول هذه الفرص إلى

جميع المواطنين والاستفادة من ثمارها، وحددت مكونات النمو الشامل وهى البنية الاساسية، والعمالة، والعدالة في توزيع الدخل، والقدرات البشرية، وأخيرًا الحماية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي فى مصر كان مرضيًا عند حوالى ٥.٥ نقطة خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١١) وأن النمو يكون احتوائيًا في الدولة عندما ترتفع دالة الفرص الاجتماعية حيث تعطي هذه الدالة وزنًا أكبر للفقراء في المجتمع.

أما دراسة (sherif, 2016) قامت بتوضيح أهمية النمو الاقتصادي الاحتوائى مع التركيز على الآثار المباشرة المترتبة على البيئة (النمو الشامل والاستدامة، والنمو الأخضر) بشكل عام وتطبيقه على الاقتصاد المصرى بشكل خاص وتقديم عدد من التدابير التي تستخدمها الحكومات لتكون قادرة على ضمان مستقبل أكثر عدالة واستدامة.

أما **دراسة (Omar, 2018)** قامت بقياس النمو الشامل فى الاقتصاد المصرى باستخدام دالة الفرص الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٥) وتوصلت إلى أن النمو لم يكن نمو شامل خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١١) حيث عانى المواطنين من عدم التمتع والإحساس بالرفاهية ومن عدم العدالة فى توزيع الدخل، وفى أحوال كثيرة عدم وجود نمو للرفاهية، إلا انه تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو السلبي للرفاهية، مما أدى إلى نمو شامل مرتفع.

من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة يضيف هذا البحث إلى الدراسات السابقة بالتطبيق على واقع الاقتصاد المصري في ضوء ظروف متغيرة، حيث أنه يتناول واقع النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر والعوامل المحددة له أي محدداته وخاصة في ظل إجراءات الاصلاح الاقتصادى التى تمت فى نوفمبر ٢٠١٦، وفى ظل ظروف تداعيات فيروس كوفيد- ١٩.

ثانيًا: مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى:

شهدت اقتصادات التنمية تحولًا من الناحية النموذجية من النمو الاقتصادى المحابى للفقراء إلى النمو الاقتصادي الاحتوائى ، فالنمو بصفة عامة يعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، وعلى مدى عقود كثيرة ركزت معظم الدول على زيادة معدلات النمو الاقتصادى ثم فجأة انتقلت الدول من اقتصاديات التنمية إلى الحديث وتأييد النمو المحابى للفقراء، حيث أدت زيادة معدلات النمو إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل، وزادت أيضًا الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويؤدى ذلك إلى تعزيز عدم استقرار الاقتصاد الكلى مما سيعيق النمو ذاته.

لقد تم تعريف النمو المحابى للفقراء طبقًا لـ Kakwani على أنه زيادة نصيب الفقراء من الدخل، وعلى أن تنمو دخول الطبقات الفقيرة أسرع من دخول الطبقات الغنية فى المجتمع (Kakwani, 2000)، وفى المقابل عرفه Ravallion على أنه التحسين المطلق لمستويات المعيشة للطبقات الفقيرة، بصرف النظر عن التغير فى التفاوت فى توزيع الدخول (Ravallion, 2004)، كما قام بتعريفه Grosse وآخرون على أنه النمو الذى تستفيد منه الطبقات الفقيرة بطريقة نسبية تفوق استفادة الطبقات الغنية (غير الفقراء) (Grosse et al., 2008). كما يمكن تعريفه أيضًا بأنه النمو الذي يعمل على انخفاض أعداد الفقراء فى المجتمع.

ولقد ركزت استراتيجيات التنمية السابقة على كيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي معتمدة على ما يعرف بأثر التساقط كوسيلة للحد من ظاهرة الفقر، إلا أن الواقع الفعلى أوضح ضعف أو غياب هذا الأثر، حيث ارتفع التفاوت فى توزيع الدخل، مما أدى إلى ظهور اصطلاح النمو الاقتصادي الاحتوائى ، على الرغم من الضرورة الملحة المتفق عليها لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، إلا أن هناك القليل من الوضوح فيما يتعلق بما هو عليه بالفعل، مع وجود اختلافات مهمة فى النهج بين المؤسسات والحكومات الرئيسية: البنك الدولى، بنك التنمية الأسيوى (ADB)، منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC–IG) جميعها لها مفاهيم وتعاريف مختلفة.

- فنجد أن البنك الدولى يعرف النمو الاقتصادى الاحتوائى بأنه النمو الذى يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الإنتاجية والدخول من الوظائف (World bank, 2009) ونجد أن رؤية البنك الدولى تركز على النمو الاقتصادى الاحتوائى من أهميته فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة، وتحاول الخروج من آلية إعادة توزيع الدخل للتغلب على الفقر والتهميش الاجتماعى للدخول إلى آلية طويلة الأجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادى ومشاركة جميع فئات أو طبقات المجتمع بها.
- فى حين تعرفه منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) هو المكان الذى تكون فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء أقل وضوحًا، ويتم تقاسم فوائد النمو بطريقة أكثر إنصافًا تؤدى إلى تحسين مستويات المعيشة والنتائج التى تهم نوعية الحياة للأفراد مثل: الوظائف والمهارات، والصحة الجيدة، والبيئة النظيفة ودعم المجتمع

(OECD, 2016) ورؤية منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تركز على التحسن فى المؤشرات الاقتصادية التى تؤدى إلى رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل.

- ويعرف بنك التنمية الأسيوى (ADB) النمو الاحتوائى بأنه نوع من النمو لا يخلق فرص اقتصادية جديدة فحسب بل يؤدى أيضًا إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة (ADB, 2013) ورؤية بنك التنمية الأسيوى تركز على مساعدة الطبقات الفقيرة على المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها وهو حجر الزاوية للنمو الاقتصادى الاحتوائى .
- وأشار مركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC–IG) على أن النمو الاقتصادى الاحتوائي يركز على مدى المشاركة فى تحقيق عوائد النمو وثماره، أى لابد أن يساهم الأفراد فى تنمية ثروة الدولة، ويكون لهم رأى فى توجيه هذه العملية (Ranieri & Ramos, 2013).
- وعرفه بنك التنمية الإفريقى بأنه النمو الذى ينتج عنه إمكانية وصول نطاق أوسع من الأفراد والمناطق أو الدول لفرص اقتصادية واجتماعية مستدامة، مع حماية الفئات المهمشة أو الهشة (الطبقات الفقيرة) وأن يكون ذلك فى إطار بيئة تتصف بالعدالة والمساواة وتوافق الأغلبية السياسية (AFDB, 2012).

وإلى جانب التعريفات الرسمية للنمو الاقتصادى الاحتوائى السابقة، قام عديد من الباحثين بتوضيح مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى :

- فقد عرفته دراسة (سليمان، ٢٠١٣) بأنه النمو الذى يرتكز ويركز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ويستغل الجزء الأكبر من القوى العاملة فى أعمال منتجة.
- كما عرفته دراسة (Ali & Juzhong, 2007) بأنه النمو الذى يستند إلى الفرص المتساوية والوصول المتساوى للنتائج ويزيد فرص حدوثها.
- بينما عرفته دراسة (Mckinley, 2010) بأنه النمو الذى يتعلق بالتنمية الاحتوائية التى تضم جميع فئات وقطاعات المجتمع.

- وأوضحت دراسة (Ali & Son, 2007) أن النمو الاقتصادى الاحتوائى هو تحسين الظروف فى مصلحة الفقراء فيما يتعلق بالجوانب الأخرى بخلاف الدخل، كما أوضحا أيضًا أن النمو الاقتصادى الاحتوائى هو تحقيق تقدم مادى من خلال النمو الاقتصادى الذى يحافظ على المساواة وتكافؤ الفرص فى تقديم الخدمات الأساسية والوصول إلى الأسواق الرئيسية (أسواق العمل والائتمان)، وتحقيق حماية اجتماعية للفئات المهمشة فى المجتمع.
- وعرفته دراسة (Kalsen, 2010) بأنه اشتراك الجميع في خلق الفرص الاقتصادية وفى جنى ثمار هذه الفرص.

وبالنظر إلى النمو الاقتصادى الاحتوائى يمكن أن يكون له معانى مختلفة للأفراد والمؤسسات المختلفة، فقد يكون هناك مشكلة عند استخدامه دون مزيد من التعريف أو التحديد، فالتعريفات تعتبر مهمة لأنها تحدد الأهداف التى ستحدد خيارات السياسة والإنفاق، وبالاعتماد على التعريفات يمكن وضع تعريف عملى للنمو الاقتصادى الاحتوائى يعتمد على العناصر التالية:

- أن يكون لدى الحكومة أهداف أوسع من تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد، وتعمل بشكل استباقى لتحقيق هذه الأهداف، بدلاً من افتراض أن النتائج الإيجابية ستتحقق تلقائيًا من خلال النمو.
- أن تترجم هذه الأهداف فى صورة تحقيق مكاسب في التنمية البشرية وزيادة الرفاهية.
- استفادة جميع فئات المجتمع، بما فى ذلك الفئات المهمشة أو الأكثر تهميشًا فى المجتمع.
- الحد من الفقر وعدم المساواة فى المجتمع.
- النظر فى المشاركة وبالأخص زيادة المشاركة النشطة فى الاقتصاد وإبداء الرأى فى كيفية إدارة الاقتصاد.
- تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية المناخ، ومن ثم تحقيق النمو المستدام لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ونخلص من ذلك إلى أن النمو الاقتصادى الاحتوائى هو النمو الذى يشمل كافة طبقات المجتمع وقطاعات الاقتصاد مع مشاركة أجزاء كبيرة من قوة العمل كمشاركين ومستفيدين، مع تحقيق المساواة وتحقيق مستوى الرفاهية العامة وتعزيز الأمان الاقتصادى وتحقيق النمو المستدام لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى المستوى الجزئى والكلى .

ثالثا: عوامل تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى:

تحتوي بعض عناصر النمو الاقتصادى الاحتوائى على العديد من العناصر التقليدية أو المألوفة من استراتيجيات النمو الأساسية أو المعيارية مثل استقرار الاقتصاد الكلى والانفتاح على العالم الخارجى ، وهذا أمر أساسى أن تسعى المؤسسات والحكومات لتحقيق معدلات نمو عالية لأنه الشرط الأساسى لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وتتضمن بعض المكونات الرئيسية للنمو الاقتصادى الاحتوائى المتفق عليها بشكل عام ما يلى :

١- الاستثمار فى رأس المال البشرى:

يعتبر الاستثمار فى رأس المال البشرى ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ويعتبر الاستثمار فى التعليم والصحة من أهم مكونات رأس المال البشرى ، ولقد تم ربط الاستثمارات فى التعليم والصحة إحصائيًا بتحسين نتائج التنمية الاقتصادية وبكيفية تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الممارسة العملية (Ravallion, 2004)، وبما أن الإنسان هو الغاية والهدف من أى نشاط تنموى ، فإن المستوى الجيد من التعليم والصحة يمكن الرجال والنساء الفقراء من المشاركة فى النمو الاقتصادى والاستفادة منه، حيث إن الاستثمار فى رأس المال البشرى يؤدى إلى تطوير المهارات والقدرات الإنتاجية لفئات المجتمع، والتحسين من مستواهم التعليمى والمهارى وقدرتهم على استخدام واستيعاب الأساليب التكنولوجية والابتكارات الحديثة مما يعمل على تحسين إنتاجية الفرد، وبالتالى تحسين إنتاجية المجتمع وتحقيق الرفاهية، ويعد توفير فرصة عمل مناسبة ومرتفعة الإنتاجية من أهم مصادر تحسين الدخول وتحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى يشمل كل فئات المجتمع.

٢- التحول الهيكلى والنمو عريض القاعدة:

يعتبر التحول إلى أنشطة اقتصادية أكثر إنتاجية (التحول الهيكلى) الطريق إلى النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وهذا يقلل من اعتماد الاقتصاد من الاعتماد المفرط على قطاعات قليلة مما يؤدى بدوره إلى زيادة الاستقرار الاقتصادى ويمكن أن يخلق وظائف أكثر وأفضل، فبدون التحول الهيكلى الاقتصادي، ستظل الطبقات الفقيرة محاصرة في أنشطة ذات عائد منخفض، وأى تقدم سيكون متقلبًا، وهناك إتفاق على حقيقة وهى أن التحول الهيكلى يجب أن يحدث في الاقتصاد، ولكن النقاش والجدل يكون حول أفضل السبل لتحقيقه ولضمان أنه يفيد أفقر الناس فهناك أدلة متباينة للغاية على سبيل المثال على أن الانفتاح التجارى وتحرير الاستثمار تحقق التحول الهيكلي أو تزيد من دخول

الأسر الفقيرة، وهناك عدد كبير من الأمثلة حيث يكون لها تأثير سلبى على البلدان النامية والمحرومة (Chang & Grabel, 2014).

وهنا نجد أن النمو الاحتوائى يركز على النتائج الملموسة بدلاً من تحقيق السياسات المفضلة (تحرير التجارة والتمويل والاستثمار) بافتراض مسبق أن هذه ستؤدى إلى الحد من الفقر، مذكرًا صانعي السياسات بأن متابعة الإصلاحات ليست غاية في حد ذاتها (Deblock & Haji, 2008) ويركز أيضًا على أن زيادة النمو ليست كافية في حد ذاتها، بل من الضروري مراعاة الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها الطبقات الفقيرة فى المجتمع (Naqvi, 2012)

٣- خلق فرص العمل:

يستمد الفقراء معظم دخلهم من العمل، ويعني ذلك أن مستوى العمالة ونوعية الوظائف وإمكانية حصول الفقراء على فرص الدخل اللائق ستكون من المحددات الحاسمة لتخفيض الفقر فى المجتمع والحد منه، وبالتالى ليس من المستغرب أن يكون فرص الحصول على عمل وأجور أفضل تأثير كبير على كيفية النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وعلى العكس من ذلك، فإن نقص فرص العمل أو زيادة معدل البطالة يقلل من قدرة الأسر على تحسين رفاهيتها (Hull, 2009) وبالتالى فإن استراتيجية الوظائف ستكون مهمة فى إعطاء الأولوية للوظائف ذات النتائج الإنمائية الأفضل لأنها ركيزة أساسية فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

٤- السياسات الضريبية التصاعدية:

السياسة الضريبية لها دور مهم فى إعادة توزيع الدخل بصورة مباشرة، ولكن أهميتها فى النمو الاقتصادى الاحتوائى تتجاوز هذا، وذلك لأن الضرائب تعتبر ضرورية لتوليد الإيرادات اللازمة للاستثمارات فى رأس المال البشرى والبنية التحتية والتحويلات الاجتماعية اللازمة للنمو لصالح الطبقات الفقيرة، ويمكن أن توفر الضرائب دعمًا وحوافز لقطاعات أو أنواع معينة من الأعمال فى المجتمع . إن هيكل النظام الضريبى يمكن أن تجعل الاقتصادات أكثر أو أقل محاباة للفقراء، على سبيل المثال يؤدى هروب رأس المال والحوافز الضريبية المرتفعة إلى انخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى النمو لصالح الطبقات الفقيرة، علاوة على ذلك يمكن أن ينتهى الأمر إلى دفع الشركات الصغيرة ضرائب أكثر وبشكل غير متناسب من الشركات متعددة الجنسيات (CAFOD-JCTR, 2014) ولقد أشار تقرير عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الشركات متعددة

الجنسيات فى المتوسط تدفع ضريبة شركات بنسبة ٥% بينما تدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٣٠%، وتحتاج استراتيجيات النمو الاقتصادى الاحتوائى إلى النظر فى الطرق التى يمكن أن تساهم فيها السياسة الضريبية في دعم الفقراء (Self, 2013).

٥- الحماية الاجتماعية:

تلعب الحماية الاجتماعية دور بارز فى أدبيات النمو الاقتصادى الاحتوائى ، حيث تمثل أداة لتعزيز قدر أكبر من المساواة والحد من الفقر فى المجتمع ذلك من خلال إعادة توزيع الدخول والتحويلات المباشرة، ويمكن للحماية الاجتماعية إذا تم تصميمها بشكل صحيح، أن تساهم أيضًا فى زيادة دخول رواد الأعمال من الطبقات الفقيرة، من خلال المساعدة فى التغلب على ما يشير إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه "انعدام الأمن الاقتصادى الشامل على مستوى الأسرة المرتبط مع الفقر المعمم الذي يؤثر سلبًا على ريادة الأعمال لأنه يؤدى إلى قصر المدى ويحد من المخاطرة "(UNCTAD, 2006)، كما تستطيع أيضًا الحماية الاجتماعية أن تمنع الأسر من مواجهة الصدمات عن طريق تخفيض الاستهلاك أو بيع الأصول الإنتاجية أو إرسال أطفالهم للعمل، وكل ذلك يقلل الأفاق الاقتصادية للأسرة على المدى الطويل (ILO–UNDP, 2011)

٦- عدم التمييز والاندماج الاجتماعى والمشاركة:

الاستبعاد الاجتماعى يختلف عن عدم المساواة، فمن الواضح أن التمييز المنهجي ضد الفئات المهمشة له تأثير على الفرص والنتائج الاقتصادية، فضلاً عن آفاق القضاء على الفقر وتحسين الرفاهية، ولتحقيق طموحات النمو الاقتصادى الاحتوائى الأكثر جرأة التى تفيد جميع الفئات، فيجب أن تعالج السياسات حقيقة أن نفس المجموعات تترك باستمرار وراء الركب فى جهود النمو والقضاء على الفقر وبالتالى الاستبعاد الاجتماعى مهم بالنسبة للفرص، لتوضيح ذلك كان الأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة أكثر عرضة للبطالة بمقدار الضعف خلال الأزمة الاقتصادية، كما تتمتع المجموعات المهمشة بإمكانيات أسوأ نسبيًا للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية (Lee, 2013) ونجد أن الفشل فى معالجة الإدماج الاجتماعى يؤدى إلى نتائج أسوأ للنمو والقضاء على الفقر، كذلك يمكن أن يؤثر التمييز على المشاركة فى أسواق الأراضى والعمل والائتمان، على العكس من ذلك، يمكن أن يكون لمعالجة الإدماج

الاجتمـاعى وضـمان مشـاركة الفئـات المهمشـة فوائـد ديناميكيـة ومتعـددة، فعلـى سـبيل المثـال، تعلـيم النسـاء لـيس مرغوبًـا فـي حـد ذاتـه فحسـب، بـل يـؤدي إلـى تحسـين فـرص التعلـيم وسـبل العيش للأطفال، وكسر حلقات الفقر بين الأجيال (Deblock & Haji, 2008).

٧- المؤسسـات:

يتطلب النمو الاقتصادى الاحتوائى مجتمع احتوائى لديه المؤسسات والهياكل والعمليات التي تمكن المحليات من مساءلة حكوماتهم. كما يتطلب مشاركة جميع فئات المجتمع فى عمليات صنع القرار، وهذا يتطلب سياسات تضمن مشاركة الفئات المهمشة وتسمى بالسياسات الاستباقية التى تعتمد بشكل كبير على الأراضي أو الموارد الطبيعية، والتى قد تتحمل بشكل غير متناسب تكاليف قرارات إنمائية معينة، إذا كان للنمو يفيد الجميع، فيجب على الحكومات أن تلتزم بدعم الفرص والحقوق لجميع مواطنيها ومواجهة المصالح الراسخة التى تقف ضد التغيير لجعل الاقتصادات أكثر عدالة واحتوائية. كما يتعين على الحكومات أن تتسم بالكفاءة والقدرة فى التمويل وتقديم الخدمات الأساسية للجميع، ويجب أيضًا أن تكون الحكومات قادرة على التغلب على الفساد الذى يعمل كحاجز أمام إيجاد فرص العمل وإنتاجية الشركات، و يجب أن تلتزم الحكومات بشكل استباقي وعلني بتطوير وتنفيذ ورصد استراتيجيات النمو الاقتصادى الاحتوائى على المدى الطويل (Deblockk & Haji, 2008).

رابعا : تحليل واقع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

يقوم هذا الجزء بتحليل تطور أداء النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠٢٠) وترجع أهمية هذه الفترة لأنه تخللها تنفيذ برنامجى للإصلاح الاقتصادى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وتخللها أيضًا تحقيق الاقتصاد المصرى لفترة نمو اقتصادي مرتفع واستثنائى خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ثم أعقبها قيام ثورة شعبية فى عام ٢٠١١ لتدنى الأوضاع السياسية والاقتصادية للمواطنين، وتم استكمالها أيضًا بثورة فى عام ٢٠١٣، كما أنه حرصت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٣-٢٠١٤ على تبنى مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى القائم على مشاركة كل أطياف الشعب فى عملية التنمية والحصول على ثمارها، وهو ما يضمن فاعلية الخطة فى تحقيق الأهداف التشغيلية والاجتماعية من منظور تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع وفى ظل معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، الأمر الذى يعنى فى النهاية تكاملية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهى التشغيل والنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية، أى يجمع النمو الاقتصادى الاحتوائى بين

الكفاءة والعدالة، وهنا تتضمن العدالة نوعين وهما عدالة الفرص (تعنى توافر فرص متساوية للأفراد لتنمية مهاراتهم، بغض النظر عن خلفيتهم الدينية والاجتماعية ... الخ) وعدالة العائد (بمعنى تساوى الأفراد فى معدلات الدخول والرعاية الصحية والتعليمية ... الخ).

فيمكننا توقع ضعف وتردى أوضاع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى مصر خلال تلك الفترة حيث اشتمل الاقتصاد المصرى على كل التناقضات ويتضح ذلك أن النمو المرتفع الذى حققته مصر كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى بدعم من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى فترة التسعينيات فشل فى تحسين الفرص الاقتصادية أمام المواطنين واستيعاب الفقراء حيث كان له بعض الآثار الاجتماعية السلبية وهى زيادة حدة الفقر والبطالة وزيادة الأسعار حيث بلغت نسبة الفقراء غير القادرين على الوفاء بالاحتياجات الأساسية إلى ١٩.٤% سنة ١٩٩٥، وإن اختلفت معدلات الفقر طبقًا للقطاع ونوع العمل، وحيث زادت نسبة الفقراء بين العاملين فى القطاع الزراعى والتشييد والبناء (الخربوطلى، ٢٠١٩). كما شهدت أيضًا معدلات التضخم ارتفاع ملحوظ، حيث بلغ نسبة ١٥.٧% سنة ١٩٩٥ وعلى جانب آخر شهدت أيضًا معدلات التشغيل تباطؤ لترتفع معدلات البطالة إلى نسبة ١١.٠٣% سنة ١٩٩٥ كما هو موضح بالجدول رقم (١). وقد يرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي واتباع سياسات انكماشية، بالإضافة إلى التحيز لصالح عنصر رأس المال على حساب عنصر العمل، وذلك نتيجة لتحول السياسة الاستثمارية على استخدام أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال ، ورغم أن مؤشرات الناتج المحلى الإجمالى تشير إلى تقارب كبير فى بداية عملية الإصلاح الاقتصادى إلى أنها أخذت الاتجاه التصاعدى ، حيث بلغ معدل النمو ٦٠.٥% سنة ١٩٩٩، ورغم التعرض للعديد من الصدمات سواء الداخلية أوالخارجية أدت إلى انخفاض معدلات النمو لتصل إلى ٢.٤% سنة ٢٠٠٢، إلا أن معدلات التضخم شهدت انخفاضًا ملحوظًا ليصل معدل التضخم إلى ٢.٢٦% سنة ٢٠٠١ هو ما يعد أقل معدل للتضخم خلال فترة الدراسة، كما شهدت الفترة أيضًا تطور إيجابى في نسبة الفقراء لتنخفض إلى ١٦.٧% عام ٢٠٠٠ مقارنة ١٩.٤% سنة ١٩٩٥.

جدول رقم (١) أهم مؤشرات الأداء الأساسية للنمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

المؤشر / السنة	معدل النمو (%)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	الاتفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الدخل القومي (%)	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (معدل النمو السنوي %)	القيمة المضافة في قطاع الخدمات (معدل النمو السنوي %)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (معدل النمو السنوي %)	معدل الإعالة (%)	نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الوطني (% من السكان)	معامل جيني
١٩٩١	١.٢٥	٩.٣٨	-	٣.٩	-	٥.١٧	٢.٧٧	-	-	-
١٩٩٢	٤.٤٧	٨.٩٢	-	٣.٨	-	٣.٢٤	٢.٤٥	-	-	-
١٩٩٣	٢.٩	١٠.٩٢	١٢.١	٤	-	٢.١١	١.٩٦	-	-	-
١٩٩٤	٣.٩٧	١٠.٩٣	٨.١	٤.١	-	٢.٦٩	٢.٤٩	-	-	-
١٩٩٥	٤.٦٤	١١.٠٣	١٥.٧	٤.١	-	٢.٩٦	٣.٨٣	٧٩.٦	١٩.٤	٣٠.١
١٩٩٦	٤.٩٨	٩	٧.١٨	٤.٣	-	٥	٢.٩	٧٧.٨٥	-	-
١٩٩٧	٥.٤٩	٨.٣	٤.٦٢	٤.٤	-	٥.٥٩	٣.٠٧	٧٦.٢	-	-
١٩٩٨	٥.٥٧	٨.٠٢	٣.٨٧	٤.٤١	-	٦.٣٤	٣.٤٣	٧٤.٦	-	-
١٩٩٩	٦.٠٥	٧.٩	٣.٠٧	٤.٤١	-	(٠.٩-)	٣.٨٣	٧٢.٨	١٦.٧	-
٢٠٠٠	٦.٣٧	٨.٩	٢.٦٨	٤.٤١	-	(٨.٣٧-)	٣.٧	٧٠.٨	-	٣٢.٧٦
٢٠٠١	٣.٥٣	٩.٢٦	٢.٢٦	٤.٤١	-	٢٤	٣.٨	٦٨.٩	-	-
٢٠٠٢	٢.٣٩	١٠.٠١	٢.٧٣	٤.٤١	-	١١.١٥	٣.٦	٦٧.٠٦	-	-
٢٠٠٣	٣.١٩	١١.٠١	٤.٥	٤.٤١	١.٧٢	٣.٤٢	٣.٤٨	٦٥.٨١	-	-
٢٠٠٤	٤.٠٩	١٠.٣١	١١.٢٧	٤.٤١	٢.٣٩	٥.١٤	٢.٧٦	٦٣.٤٣	١٩.٦	٣٢.١٤
٢٠٠٥	٤.٤٧	١١.١٩	٤.٨٦	٤.٤١	٤.٤٣	٤.٩	٣.٢٦	٦١.٨٧	-	-
٢٠٠٦	٦.٨٤	١٠.٤٨	٧.٦٤	٤.٤١	٥.٨	٥.٣٢	٣.٢٥	٦٠.٨٥	-	-
٢٠٠٧	٧.٤٨	٨.٨	٩.٣١	٤.٤١	٧.٢٦	٧.٦٧	٣.٦٨	٥٩.٨١	-	-
٢٠٠٨	٧.١٥	٨.٥١	١٨.٣	٤.٤١	٨.٠٣	٧.٢٤	٣.٣٥	٥٨.٩٢	٢٢	٣١.٠١
٢٠٠٩	٤.٦٧	٩.٠٨	١١.٧	٤.٤١	٣.٧٢	٤.١٤	٣.١٧	٥٨.٤١	-	-
٢٠١٠	٥.١٤	٨.٧٥	١١.٢	٤.٤١	٥.٠٦	٥.٤٨	٣.٤٧	٥٨.٣٨	٢٥.٢	٢٨.٣
٢٠١١	١.٧٦	١١.٨٤	١٠.٠٥	٤.٤١	(٠.٩٥-)	٢.٤٩	٢.٧٢	٥٨.٥	-	-
٢٠١٢	٢.٢٢	١٢.٥٩	٧.١١	٤.٤١	٠.٧٤	٢.٧٦	٢.٩٢	٥٩.٣	٢٦.٣	٢٨.٣
٢٠١٣	٢.١٨	١٣.١٥	٩.٤٢	٤.٤١	٢.٢٧	٣.٢	٣	٦٠.٣٨	-	-
٢٠١٤	٢.٩١	١٣.١٠	١٠.١٤	٤.٤١	٤.٧٧	٣.٦١	٣	٦١.٣	-	-
٢٠١٥	٤.٣٧	١٣.٠٥	١٠.٣٦	٤.٤١	٣.٠٦	٥.٠١	٣.٠٧	٦١.٨	٢٧.٨	٣١.٨
٢٠١٦	٤.٣٤	١٢.٤	١٣.٨	٤.٤١	٠.٧٦	٣.٢٦	٣.١	٦٢.٧	-	-
٢٠١٧	٤.١٨	١١.٧	٢٩.٥	٤.٤١	٢.٠٦	٤.٦٧	٣.٢٤	٦٢.٩	٣٢.٥	٣١.٥
٢٠١٨	٥.٣١	٩.٨٦	١٤.٤٠	٤.٤٢	٤.٧٨	٥.١	٣.١١	٦٢.٨	-	-
٢٠١٩	٥.٥٦	٧.٨٥	٩.٣٧	٤.٤١	٢.٧٩	٥.١١	٣.٣٥	٦٢.١	-	-
٢٠٢٠	٣.٥٧	٧.٩٤	٥.٠٦	٤.٣	١.٣٧	٣.٦٥	٣.٥	٦٣.٠	-	-
المتوسط العام	٤.٣٦	١٠.١٣	٨.٦٧	٤.٣٣	-	٥.٠١	٣.١٧	٥٦.٣٥	-	-

(-) غير متاح.

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators – والمتوسط العام حسب بمعرفة الباحثين .

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم السنوية فى مجملها تعتبر مرتفعة بشكل يعوق تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وقد يرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من الاختلالات المختلفة على كافة القطاعات سواء القطاع المالى أو الحقيقى أو الخارجى ، وقد شهد الاقتصاد المصرى مرحلة وسياسات جديدة فى سنة ٢٠٠٣ فى محاولة لتحفيز النمو الاقتصادى من خلال تحديث القطاع المالي وتحرير سعر صرف الجنيه المصرى حتى وصل معدل النمو إلى أقصى قيمة له ٧.١٥% فى سنة ٢٠٠٨. وقد صاحب هذا النمو ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى ١٨.٣% عام ٢٠٠٨، ورغم اتساع شبكات الأمان الاجتماعي، إلا أنها لم تستفد منها الطبقات الفقيرة حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩.٦% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٢% سنة ٢٠٠٨، وبالتالى فإن سياسات النمو الإيجابى لم تؤثر على وضع الفقراء، كما أن سياسات مكافحة الفقر لم تتقدم بل من الأرجح أنها تراجعت، ولكن لم يستمر معدل النمو الاقتصادى فى الانتعاش حيث تلقت مصر صدمتين، أحدهما خارجية وهى الأزمة المالية العالمية فى نهاية سنة ٢٠٠٨، والتى أدت إلى انخفاض معدل النمو إلى ٤.٦٧%، ٥.١٤% عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي. والثانية هي صدمة داخلية وهي قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، والتى أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى إلى ١.٨% وهو أقل من معدل النمو السكانى ، مما يعنى انخفاض مستوى معيشة الفرد، وبسبب هذه الفترة الاستثنائية التي أعقبت ثورة ٢٥يناير من مظاهرات واحتجاجات ومطالب فئوية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسى والحكومى وغيرها كل هذه العوامل أدت إلى أزمات اقتصادية عانى منها الاقتصاد المصرى مثل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، بل توقف أغلب الأنشطة الاستثمارية الأجنبية وهروب المستثمرين الأجانب خوفًا من حالة عدم اليقين التى تحيط بالاقتصاد المصرى ، وأيضًا حدوث نقص حاد في العملات الأجنبية، الأمر الذى أدى لظهور سوق سوداء للعملات الأجنبية. ولكن مع تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي التدريجي وانتهاج مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الجديد مع صندوق النقد الدولى منذ سنة ٢٠١٧، والذى تطلب تحرير سعر الصرف، أدى ذلك إلى تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية، وعلاج الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد، الأمر الذى أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٥.٥٦% سنة ٢٠١٩، ولكن تعرض الاقتصاد المصري لصدمة خارجية وهي انتشار وباء كوفيد ١٩ على مستوى العالم، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمى وبالتالى الاقتصاد المصرى بالتبعية ليصل معدل النمو إلى ٣.٥٧ % سنة ٢٠٢٠.

على جانب آخر يعتبر رفع معدلات التشغيل من أهم الأهداف الاقتصادية، كما يتضح من بيانات جدول رقم (١) ، نجد أنه على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨ إلا أن معدل البطالة لم يتأثر حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال هذه الفترة حوالي ١٠%، والجدير بالذكر أن معدلات البطالة يتحكم فيها العديد من العوامل الأخرى منها طبيعة وحجم الاستثمارات، وجودة التعليم، ومعدلات نمو القوة العاملة، والهيكل العمرى للسكان، والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية فى النمو.

وبتحليل هيكل الناتج المحلى الإجمالى ، نجد أنه حتى الخمسينيات من القرن الماضى كانت مصر فى الأساس دولة زراعية، حيث يعيش أكثر من ٥٠% من سكانها على الزراعة بحصة تقارب ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالي، ولقد استمرت حصة القيمة المضافة لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى الانخفاض حتى وصلت إلى حوالي١٦.٩٩% سنة ١٩٩١. ولم يتحسن الامر بعد ذلك بل استمرت في الانهيار التدريجي حتى وصلت إلى ١١.٥٧% سنة ٢٠٢٠ كما يتضح من الجدول رقم (٢) التالى ، ويرجع ذلك إلى ثبات المعروض من الأراضى الزراعية الخصبة والتي تتأكل تدريجيًا مع الزحف العمرانى ، مع عدم اهتمام الدولة بتوسيع الرقعة الزراعية فى المناطق الصحراوية ، بالإضافة إلى بدائية العمل والإنتاج الزراعى، وفي مقابل انهيار حصة القيمة المضافة لقطاع الزراعة فى الناتج تقلبت القيمة المضافة لقطاع الصناعة فى الناتج المحلي الإجمالى خلال الثلاثين عامًا الماضية من حوالى ٣٤% من الناتج المحلى الإجمالى ، لتصل إلى حوالى ٣٢% سنة ٢٠٢٠. أما بالنسبة لقطاع الخدمات فلم يختلف فى تقلباته عن قطاع الصناعة، حيث بلغ متوسط حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٣% خلال الثلاثون عامًا الماضية. وبالتالي تظهر هذه الاتجاهات فى نمو الناتج المحلى الإجمالى والأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، أن الاقتصاد المصرى لم يشهد تغير جوهرى فى الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى ولا فى معدل نموه على المدى الطويل، وكل ما شهده هو انهيار حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (٢) تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد القومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي

القطـــــاع / السنـــة	القيمة المضافة فى قطاع الزراعة (% من أجمالي الناتج المحلى)	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (% من إجمالي الناتج المحلى)	القيمة المضافة في قطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلى)
١٩٩١	١٦.٩٩	٣٢.١٣	٤٨.٦٦
١٩٩٢	١٥.٨٦	٣١.٤١	٤٧.٢٢
١٩٩٣	١٥.٧٤	٣١.١٤	٤٧.٢٩
١٩٩٤	١٥.٧١	٣٠.٥	٤٦.٩١
١٩٩٥	١٥.٧١	٣٠.٢٥	٤٧.٦٨
١٩٩٦	١٦.١٢	٢٩.٥٢	٤٧.٧٣
١٩٩٧	١٥.٧٥	٢٩	٤٨.١٥
١٩٩٨	١٥.٨٨	٢٨.٦٥	٤٨.٢٩
١٩٩٩	١٥.٩١	٢٨.٤	٤٧.٥٦
٢٠٠٠	١٥.٥٤	٣٠.٧٥	٤٦.٥٣
٢٠٠١	١٥.٣٥	٣٠.٩	٤٦.٤٦
٢٠٠٢	١٥.٤١	٣٢.١٨	٤٥.٩٩
٢٠٠٣	١٥.٢٩	٣٣.٣٧	٤٤.٩
٢٠٠٤	١٤.٢٧	٣٤.٦٧	٤٥.٠٩
٢٠٠٥	١٣.٩٨	٣٤.١٥	٤٥.٩٣
٢٠٠٦	١٣.٢٤	٣٦.١٥	٤٤.٦٩
٢٠٠٧	١٣.٤٢	٣٥.٠٧	٤٦.٨٩
٢٠٠٨	١٢.٦٣	٣٦.٢١	٤٦.٦٧
٢٠٠٩	١٢.٩٩	٣٥.٨٢	٤٦.٥٧
٢٠١٠	١٣.٣٤	٣٥.٧٩	٤٦.٢٣
٢٠١١	١٣.٨٧	٣٥.٩٥	٤٥.٧٢
٢٠١٢	١١.٢٧	٣٩.٢٩	٥١.٧٧
٢٠١٣	١١.٢٧	٣٩.٨٩	٥٢.٣
٢٠١٤	١١.٣٤	٣٩.٨٩	٥٢.٣٢
٢٠١٥	١١.٣٩	٣٦.٦٣	٥٣.١٧
٢٠١٦	١١.٧٧	٣٢.٤٦	٥٤.٤٨
٢٠١٧	١١.٤٩	٣٣.٧٥	٥٣.٢٤
٢٠١٨	١١.٢٣	٣٤.٩٦	٥١.٥
٢٠١٩	١١.٠٥	٣٥.٦٢	٥٠.٤٧
٢٠٢٠	١١.٥٧	٣٢.٠١	٥١.٧٦

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators

وبتحليل معدلات نمو القطاعات الاقتصادية نجد أن القطاع الخدمى حقق معدل نمو ٤.٥% في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)، أما قطاع الصناعة أيضًا حقق معدل نمو ٣.٥% في المتوسط مع وجود انخفاض في عام ٢٠١١ نتيجةلأحداث ثورة ٢٥ يناير، على الرغم من معدلات النمو فى القطاع الصناعى والخدمى إلا أن هناك ضعف في مساهمة في تلك القطاعات في خلق فرص جديدة وتقليل معدلات البطالة، وذلك فى ظل ارتفاع نصيب الصناعات

كثيفـة رأس المـال والطاقـة بسـبب إعانـات الطاقـة وانخفـاض المعـايير والاشـتراطات البيئيـة والتـى ساهمت فى ارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات كالسيراميك، والأسمنت البتروكيماويات، وغيرها من الصناعات التي تصنف على قوائم الصناعات الرمادية أو السوداء.

أما القطاع الزراعي فحقق معدل نمو فى المتوسط ٣% خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) وهو ما قد ساهم فى زيادة معدلات الفقر والتى بلغت حوالى ٢٩.٧% فى سنة٢٠٢٠ خاصة فى ظل احتواء هذا القطاع على النسبة الأكبر من العمالة حوالى ٢٥% من قوة العمل ، بالإضافة لإرتفاع معدلات الفقر حيث ينتسب إليه حوالى ٧٠% من الفقراء فى مصر، مما كان يتطلب معه زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لرفع انتاجيته والتعامل مع المشكلات التي تواجهه والتى لم تنجح سياسات الاقتصاد الكلى فى خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة الفقر وفقًا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢٠.

ومن ناحية أخرى فإن سياسات الحكومة لتقليل معدلات الفقر وتخفيض حدته انحصرت في دعم بعض السلع والاعتماد على شبكات الضمان الاجتماعى ، وهذه السياسات تكفى لتخفيف حدة الفقر عند بعض فئات المجتمع ولا يمكن الاعتماد عليها بصورة كلية فى تغيير توزيع الدخل الذى يتأثر بشكل كبير ومباشر بالسياسات الضريبة التى أظهرت تحيزًا كبيرًا للطبقات مرتفعة الدخل وذلك بتخفيض الحد الأعلى للضرائب على الدخل إلى ٢٢.٥% فى حين أن سياسات العدالة الاجتماعية أصبحت تهتم بعدالة التوزيع وعدالة توزيع الفرص الحياتية.

وقد شهد النمو الاقتصادى فى مصر تغيرات واضحة خلال فترة الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (١) ، ولكن الملاحظ وجود قمم وصل فيها معدل النمو إلى معدلات نمو مرتفعة فى أعوام (١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) ولكنها لم تحقق الاستدامة وبالتالى لم تحقق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، فالاستدامة في النمو مهمة لتحقيق نمو اقتصادي احتوائى ، حيث يتم استخدام عوائد النمو المستدام في احتواء المستبعدين والمهمشين في عملية النمو وفى نفس الوقت إذا كان النمو غير احتوائى فلن يحقق الاستدامة (معن، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من تحقيق أعلى معدل نمو فى عام ٢٠٠٧ بنسبة ٧.٥% تقريبًا، إلا أن هذا النمو لم يكن شاملًا بالقدر الكافى ، حيث أن العديد من شرائح الطبقات المتوسطة لم تستفد من هذا النمو، حيث بلغت نسبة من يعيشون على أقل من خمسة دولارات فى اليوم ٨٥% من المصريين، وبلغت نسبة الفقر المدقع ٨٠% فى الصعيد الذى يمثل سكانه نصف سكان مصر تقريبًا ، ومنذ

سنة ٢٠١١ تدهور الوضع نتيجة لعدم الاستقرار الأمنى والسياسى وما تبعه من تناقص حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية وانخفاض الطاقات الانتاجية فتراجعت معدلات النمو بشدة لتصل إلى ١.٧٦% وهو أقل مستوى لمعدل النمو خلال الفترة مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١١.٨٤%، كما ارتفع مؤشر نسبة الفقر ليسجل ٢٦.٣% سنة ٢٠١٢. وبدأت الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تدنى مؤشرات النمو الذى وصل إلى ٢.٤% فى المتوسط خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٤) بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم لتبلغ فى المتوسط ١٣%، و١٠% على التوالى لنفس الفترة، وشهد الاقتصاد المصرى سياسة تحول غير منتظمة مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى حتى سنة ٢٠١٤. ثم بدأت مرحلة الاستقرار السياسى التي كانت لها أثر إيجابي في زيادة معدل النمو إلى ٤.٣٧% سنة ٢٠١٥ وشرعت الحكومة فى تنفيذ خطة طموحه لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل ولكن لم ينعكس التحسن إلى نتائج اجتماعية افضل حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة وبلغت في المتوسط ١٢% وارتفع معامل جينى ليصل إلى ٣١.٨ نقطة سنة ٢٠١٥ وارتفعت نسبة الفقراء لتصل إلى ٢٧.٨% في نفس العام (عبد العزيز، ٢٠١٨).

ولمعالجة الاختلالات الهيكلية قامت الحكومة بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٦، وبدأت الحكومة بحزمة من السياسات والإجراءات الإصلاحية ومن أهمها تعديل فى قانون ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر صرف الجينة المصرى وتخفيض فاتورة الدعم والالغاء التدريجى لدعم الوقود، وتحرير أسعار الكهرباء، وإصدار قانون الخدمة المدنية، مما انعكس ذلك إلى زيادة معدلات التضخم إلى معدلات غير مسبوقة حيث وصل معدل التضخم إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٧، وفى محاولة لامتصاص تلك الآثار السلبية لإجراءات السياسات الإصلاحية حاولت الحكومة استهداف الفقراء بزيادة معاش التضامن الاجتماعى ، وطرح برامج جديدة مثل تكافل وكرامة لاستهداف الأسر الفقيرة، مما انعكس على انخفاض معدل التضخم ليصل فى المتوسط إلى ١٠% خلال الفترة من (٢٠١٨- ٢٠٢٠) وأيضًا انخفاض معدلات البطالة لتصل إلى ٨.٥% فى المتوسط خلال نفس الفترة، وحدث أيضًا زيادة فى معدل النمو الاقتصادى حتى وصل إلى ٥.٥٦% سنة٢٠١٩،إلا أن معدل النمو انخفض إلى ٣.٥٧% سنة ٢٠٢٠ نتيجة لظهور فيروس كوفيد- ١٩ العالمى ، مما انعكس على زيادة معدل البطالة .

خامسا : محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

حددت النظرية الاقتصادية الكلية العديد من العوامل التى تؤثر على النمو الاقتصادى الاحتوائى ، فى حين أكدت بعض الدراسات مثل دراسة (Raheem & Isah, 2016) ودراسة (Tella & Alimi, 2016) ودراسة (Anand, Mishra & Peiriss, 2015) ودراسة (Oluseye and Gabriel, 2017) أن هذه العوامل تشمل رأس المال البشرى (الإنفاق على التعليم والصحة) ومعدل النمو السنوى للسكان، والموارد الطبيعية، والانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى ، وقيمة الاستثمار الخاص، والإنفاق الحكومى ، وتقلبات الناتج المحلى الإجمالى والاستثمار الاجنبى المباشر، ومعدل التضخم، والائتمان المقدم للقطاع الخاص، وجودة البنية التحتية، وانحرافات سعر الصرف الحقيقى وغيرها من المتغيرات. وفيما يلى توضيحًا لمحددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

١- النمو الاقتصادى (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى):

من الشكل التالى رقم (١) وجدول رقم (١) أعلاه يتضح أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى فى مصر قد أظهر تقلبات واسعة للغاية خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٢٠) كما تم توضيح ذلك من قبل، حيث وصل إلى أقل مستوياته عند١.٢% في عام ١٩٩١، ويرجع ذلك إلى العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة والتوسع الكبير فى ميزان المدفوعات، فكانت الاحتياطيات الاجنبية للبلاد تعادل واردات شهر واحد، كما تجاوز نسبة الدين الخارجي ١٠٠% من الناتج المحلى الإجمالى، لم يكن هذا الوضع مستدامًا، ولكن توصلت مصر لإتفاق مع صندوق النقد الدولى الذي ، ومن ثم تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذى تطلب إدارة الطلب قبل النمو، وبالتالى انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى أقل من ٢% و منذ ذلك الحين بدأ معدل النمو فى الارتفاع حيث وصل إلى ٦.٤% سنة ٢٠٠٠ قبل أن ينهار فى عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ولكنه عاود الصعود مرة أخرى منذ سنة ٢٠٠٣ حتى وصل إلى أقصى قيمة له ٧.٢% سنة ٢٠٠٨، ولكن لم يستمر هذا النمو الاقتصادى كثيرًا حيث تلقت مصر بعدها صدمتين أحدهما خارجية وهى الأزمة المالية العالمية أواخر سنة ٢٠٠٨ التى أدت لإنخفاض معدل النمو إلى ٤.٧% و٥.١% عام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالى ، والثانية صدمة داخلية وهى قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ والتي أدت إلى انهيار معدل النمو الاقتصادى إلى ١.٨% مما يعنى أن

مستوى المعيشة للفرد قد انخفض، ولكن مع الاستقرار السياسى والحكومى التدريجى وانتهاج مصر لبرنامج اصلاح اقتصادى جديد مع صندوق النقد الدولى منذ عام ٢٠١٦ والذى تطلب تحرير سعر الصرف والإلغاء التدريجى للدعم وبالأخص دعم الطاقة، الأمر الذى أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى حتى وصل إلى ٥.٦% سنة ٢٠١٩، قبل أن ينخفض مرة أخرى في سنة ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣.٦% نتيجة لتعرض مصر لصدمة خارجية وهى انتشار فيروس كوفيد-١٩ على مستوى العالم، وما تطلبه من إجراءات احترازية لاحتواء الوباء مما أدى للانكماش الاقتصادى العالمى وبالتالى الاقتصاد المصرى بالتبعية.

شكل رقم(١) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

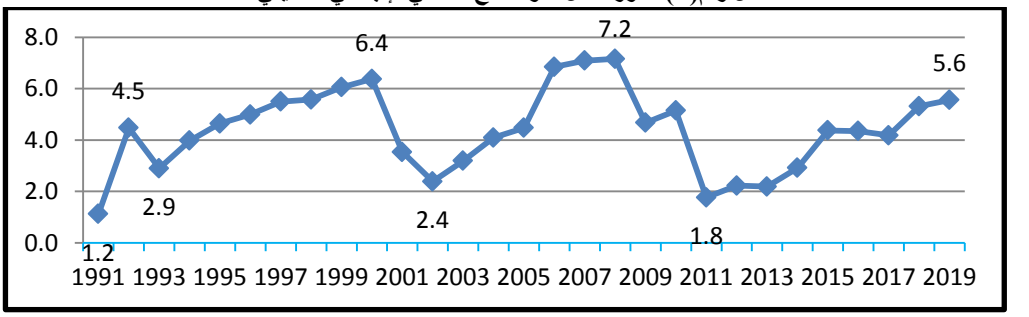

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators

ويمكن ملاحظة تقلبات مماثلة فى معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى كما يتضح من شكل رقم (٢) وهذا يوضح أن الاقتصاد لم يصل إلى مرحلة النمو الذاتى المستدام، وتجدر الإشارة إلى أهمية تعزيز متوسط نمو دخل الفرد أمر أساسى فى دفع النمو الاقتصادى الاحتوائى لأن هذا هو الأساس لخلق وتوسيع الفرص الاقتصادية.

شكل رقم (٢) تطور نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

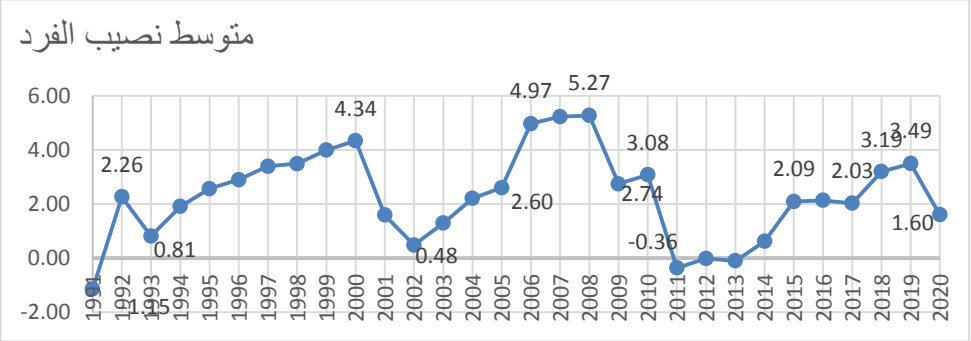

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators

ونجد أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى والنمو الاقتصادى الاحتوائى ، وذلك لأن زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي يُعد مؤشرًا متفاؤل لرجال الأعمال يحفزهم على زيادة الاستثمار الخارجي وإقامة المشاريع الاستثمارية، كما أن زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى تؤدى إلى انخفاض الفقر فى المجتمع وأيضًا تؤدى زيادته إلى زيادة مخصصات التعليم والبحث والتطوير والتدريب ومن ثم ترفع إنتاجية الفرد والاقتصاد وكل ذلك فى النهاية يؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

٢- الإنفاق على التعليم

يعتبر الإنفاق على التعليم من أهم مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشرى ، كما يعتبر من أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر، حيث تنخفض مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم فبلغت نسبة الفقراء بين الأميين حوالى ٣٥.٦% مقابل ٩.٤% بمن حصل على شهادة جامعية فى عام ٢٠٢٠، كما بلغت نسبة الفقراء بين حاملى الشهادات فوق المتوسط ١٥.٢%، وبلغت النسبة ممن حصلوا على شهادة ثانوية ١٧.٤%، وبلغت بين الحاصلين على شهادة تعليم أساسى حوالى ٣٣.١٠% فى نفس العام.

ويؤدي انخفاض مستويات التعليم وتدنيه إلى توارث الفقر بين الأجيال، فالأسر الفقيرة يتسرب أطفالها من التعليم ويكون هناك عرض عمل للأطفال أى يلتحقون بسوق العمل ويعملون في أعمال هامشية ويحصلون على دخل محدود لأن مهارتهم محدودة وعندما يكونون أسرة لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية وبالتالى ينجبون أطفال لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية وبالتالى

ينجبون أطفال لا يستطيعون التعلم وهكذا (الليثي، ٢٠١٥). وبالعكس يؤدى زيادة مستويات التعليم أى الاستثمار فى التعليم والأخص فيما يتعلق بالجانب المعرفى والمهارات الفنية إلى زيادة مستويات الدخل والإنتاجية فى المجتمع.

وكانت نسبة الإنفاق العام على التعليم حوالي من ٤- ٥% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٦) بمتوسط ٤.٣% ولكن بدأ الإنفاق على التعليم يأخذ اتجاه هبوطى حتى وصل إلى ٣.٧% سنة ٢٠٠٧، وبالتالي يعتقد أن جودة التعليم منخفضة جدًا حيث لا تزال هذه الحصة أقل من متوسط بلغ ٤.٦ % من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية و٥ % لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولقد ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية من ٧٠% عام ١٩٩٢ إلى أن وصل إلى ذروة بلغت ٨٣.٣% في سنة ٢٠٠١ ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٦٧.٢% في سنة ٢٠٠٩، ثم شهد موجه صعود ثانية حتى وصلت إلى ذروة جديدة بلغت ٨٩.٥ % سنة ٢٠٢٠. إن انخفاض الإنفاق على التعليم مع ارتفاع معدلات الالتحاق وضع ضغوطًا شديدة على نظام التعليم، مما يؤدى بلا شك إلى انخفاض جودة التعليم، كما أن التركيز على التعليم الجامعى وإهمال التعليم الأساسى ، بترك ما يقرب من نصف السكان البالغين آميين، حيث بلغ معدل الأمية حوالى ٢٤.٤% سنة ٢٠٢٠ وهو معدل مرتفع للغاية وتشير هذه المؤشرات إلى الحاجة إلى إصلاحات جادة لمعالجة المشاكل الرئيسية مثل اكتظاظ المدارس والجامعات الحكومية، وضعف التدريب الفنى ، والمناهج الدراسية المختلفة، ومعلمى المدارس غير المؤهلين، وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير.

ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية دور التعليم فى الاقتصاد القومى من خلال دوره فى زيادة النمو الاقتصاد القومى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالى زيادة متوسط دخل الأفراد فى المجتمع والحد من انتشار الفقر فى المجتمع، ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع فى الحصول على التعليم والدعم المبكر من خلال التعليم في مرحلة الطفولة والتدريب المهنى ودعم البحوث والتطوير، والوصول إلى جميع السكان من خلال البنية التحتية الرقمية (معن، ٢٠٢٠).

لذلك فالتعليم يعد مطلبًا أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ولكن طريقة تمويل التعليم فى الدولة هى التى تحدد مدى قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائى، فالحصول

على مخرجات تعليمية جيدة لابد من توافر مدخلات ممثلة فى موارد تمويلية كافية يتم تخصيصها بكفاءة وعدالة (عبد العزيز، ٢٠١٨).

٣- الإنفاق على الصحة:

يعتبر الإنفاق على الصحة أيضًا من أهم مؤشرات الاستثمار فى رأس المال البشرى، وهناك دور مهم للخدمات الصحية فى دعمها للتنمية الاقتصادية فى المجتمع وهناك علاقة تبادلية بينهما يمكن توضيحها من خلال الحلقات المفرغة للفقر، حيث أن انخفاض المستوى الصحى للسكان سوف يؤدى إلى انخفاض انتاجية الفرد بسبب مرضه مما يؤدى فى النهاية إلى انخفاض الانتاجية وبالتالى الناتج المحلى الإجمالى ، وعلى الجانب الأخر يؤدى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى إلى انخفاض الإنفاق العام والخاص على الصحة، مما يؤدى إلى انخفاض المستوى الصحى للسكان وهكذا تستمر عمل هذه الحلقة إلى أن يتم كسرها وذلك من خلال ضمان قدرة الأفراد الضعفاء والفقراء على الوصول إلى الرعاية الصحية والحصول على التأمين الصحى الذي يلبى احتياجاتهم وقد ينطوى هذا على توسيع نطاق الإنفاق الصحى المخصص للوقاية (الدمرادش، ٢٠٠٦).

ويعاني قطاع الصحة فى مصر من مشاكل أهمها تدهور مستوى البنية الأساسية والتجهيزات بالإضافة إلى ضعف كفاءة مستوى الخدمات الصحية المقدمة، ولقد سجلت مصر إنجازات كبيرة فى تحسين الوضع الصحى لسكانها كما يتضح من انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى من ٣١.٩% سنة ١٩٩١ إلى ١٠.٣% سنة ٢٠٢٠، وانخفض أيضًا معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة من ٣٩% سنة ١٩٩١ إلى ١٠% سنة ٢٠٢٠، ومع ذلك تواجه مصر عبئًا مزدوج من الأمراض، مثل العديد من البلدان النامية الأخرى فى شكل أمراض معدية وغير معدية، ومع ذلك تعد مصر من الدول ذات مستوى إنفاق منخفض على الرعاية الصحية مقارنة بالدول ذات المستويات المماثلة من التنمية الاقتصادية، حيث بلغ متوسط الإنفاق على الصحة خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٢٠) حوالي ٢% من الناتج المحلى الإجمالى، وتعتبر هذه النسبة متدنية بالنسبة للعديد من دول العالم، حيث وفقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، أن المتوسط العالمى للإنفاق على الصحة في سنة ٢٠١٨ حوالي ٦% وفي الدول العربية حوالى ٤.٥% في نفس السنة، وفي أوائل عام ١٩٩٦ قامت وزارة الصحة والسكان بتقييم قطاع الصحة، وهي خطوة أوضحت الحاجة إلى إصلاح

صحى شامل، لذلك بدأ في سنة ١٩٩٧ برنامج إصلاح قطاع الصحة ويشتمل خمسة مبادئ توجيهية وهى الشمولية والجودة والانصاف والكفاءة والاستدامة (Who, 2010).

ويعتبر الإنفاق على قطاع الصحة وبالتالى تقديم الخدمات الصحية أحد متطلبات تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، حيث يؤدى وصول الخدمات أو زيادتها وجودتها إلى كافة فئات المجتمع إلى رفع مؤشر الاحتواء من خلال تحقيق بعدى العدالة الرأسية (تعنى تقديم علاج غير متساوى للحالات غير متساوية فى الحالة الصحية)، والعدالة الأفقية (تعني تقديم علاج متساوى للحالات المتساوية في الحالة الصحية)، وأيضًا مفهوم العدالة يعتمد على مبدأ هام يتعلق بتقديم الخدمات الصحية على أساس حاجة أفراد المجتمع إلى مثل تلك الخدمات وليس على أساس توافر الإمكانيات المادية لدى الأفراد.

٤- معدل التضخم:

بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول سنة ١٩٩١ انخفض معدل التضخم من ١٩.٦% سنة ١٩٩١ ليبلغ أدنى مستوى له عند ٢.٢٦% سنة ٢٠٠١، وبسبب انخفاض قيمة الجنية المصرى سنة ٢٠٠٣، ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ١١.٢٧% سنة ٢٠٠٤، ثم ارتفع معدل التضخم بصورة حادة ليصل إلى ١٨.٣% سنة ٢٠٠٨، حيث عانى الاقتصاد المصرى من الركود التضخمي، ثم بدأ فى الانخفاض التدريجى ليصل إلى ٧.١١% سنة ٢٠١٢، ولكن نتيجة لكثرة المطالبات الفئوية التى أعقبت الثورة بدأ معدل التضخم فى الارتفاع التدريجى حتى وصل إلى ١٣.٨% سنة ٢٠١٦، ولكن مع زيادة الضغوط على الاقتصاد المصرى والاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة بمقدار الثلث تقريبًا، وهو ما تبعه انخفاض فى القدرة الشرائية وثروات المصريين بهذا القدر، مما أدى إلى قفز معدل التضخم إلى ٢٩.٥% سنة ٢٠١٧، ولكن مع استقرار سعر الصرف لاحقًا، مما ساهم فى انخفاض معدل التضخم حتى وصل إلى ٥.٠٦% سنة ٢٠٢٠. والتضخم فى الاقتصاد المصرى ناتج بشكل رئيسى من بطء نمو القطاعات الانتاجية، وعجز الموازنة العامة ، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع مستويات الاستهلاك.

ويعتبر تخفيض معدل التضخم أيضًا من متطلبات تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى حيث أن التضخم يزيد مؤشر الفقر فى المجتمع من خلال أثره السلبي على انخفاض الدخل الحقيقى للأفراد وتدهور مستويات معيشتهم، أى أن التضخم له تأثير سلبى على النمو الاقتصادى الاحتوائى

كما أكدته مجموعة من الدراسات مثل دراسة (Braumann, 2004)، دراسة (Garange, 2014)، دراسة (Ulriksen, 2012) من خلال التأثير على دخول الأفراد فى المجتمع وارتفاع معدلات الفقر فى المجتمع.

٥- معدل نمو السكان:

نجد أن معدل نمو السكان يتزايد باستمرار، فقد زاد عدد السكان من حوالي ٥٧.٦ مليون نسمة سنة ١٩٩١ إلى حوالى ١٠٢.٣ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠، أى ارتفع حجم سكان مصر بنسبة ٧٥% تقريبًا خلال ثلاثون عامًا، وقد صاحب الزيادة السكانية ارتفاع فى حجم القوى العاملة من ١٥.٩ مليون نسمة سنة ١٩٩١ إلى ٢٨.٥ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٠، ويعيش ما يقرب من ٤٠% من السكان فى المناطق الحضرية، مع وجود الكثير من السكان الذين يعيشون فى المناطق المزدحمة والمناطق العشوائية ، والزيادة السكانية تؤدى إلى زيادة قوة العمل وضغط السكان على موارد الدولة وانخفاض فى مستويات المعيشة.

ويعتبر معدل نمو السكان من العوامل المحددة للفقر، حيث يؤدى زيادة معدل النمو السكانى إلى زيادة الفقر فى المجتمع، وبالأخص إذا كان معدل النمو السكانى يفوق معدل النمو الاقتصادى ، مما يعكس أثر الزيادة السكانية على عدم قدرة الدولة ، باستخدام السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، فى تحسين مستوى السكان ومكافحة الفقر مما يتسبب فى زيادة معدل البطالة وبالتالى زيادة الفقر وإعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يؤدى إلى إعاقة تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

٦- الاستثمار الخاص المحلى :

لم يبدأ الاستثمار الخاص في القيام بدور واضح فى النشاط الاقتصادى المصرى إلا منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومنذ ذلك التاريخ والاستثمارات الخاصة فى تزايد، ويعتبر الاستثمار بصفة عامة محدد رئيسى لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، و الاستثمار الخاص يعتبر حجر الأساس والمحفز الرئيسى لعملية النمو والتشغيل والانتاج، حيث أن زيادة حجم الاستثمارات فى المجتمع تؤدى إلى زيادة فرص التوظيف فى المجتمع ومن ثم زيادة الدخول ومستويات المعيشة وبالتالى تعمل على انخفاض الفقر فى المجتمع، أى أن الاستثمار الخاص يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادى الاحتوائى.

٧- الاستثمار الأجنبى المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر أحد الوسائل الهامة لرفع معدل النمو الاقتصادى حيث تظهر الحاجة إلى الاستثمار الأجنبى المباشر لتمويل التنمية الاقتصادية بسب وجود فجوة الموارد المحلية (انخفاض حجم المدخرات الفعلية عن حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو الاقتصادى المستهدف) ونحتاج أيضًا إلى الاستثمارات الأجنبية لسد العجز فى ميزان المدفوعات الناتج عن عملية التنمية الاقتصادية، وترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأسيس مشروعات جديدة أو زيادة رؤوس أموال مشروعات قائمة بالفعل للمساهمة فى حل العديد من المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها ارتفاع معدل البطالة وتراجع معدل النمو الاقتصادى ولقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر من مجموع الاستثمار على مستوى العالم ٠.٣٥% سنة ١٩٩٠، ارتفعت هذه النسبة إلى ٠.٥١% سنة ٢٠١٠، ثم انخفضت إلى ٠.٣٩% سنة ٢٠١٥، قبل أن تزايد وتصل إلى ٠.٥٢% سنة ٢٠٢٠.

وسجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر تزايدًا كبيرًا خلال الفترة من عام ١٩٩٠-٢٠٢٠، حيث تحولت إلى قيم سالبة فى عام ٢٠١١ نتيجة أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وصلت إلى أقصى قيمة لها عام ٢٠٠٦، يرجع ذلك إلى اتخاذ الحكومة المصرية للعديد من الإجراءات الإصلاحية الشاملة منذ يوليو ٢٠٠٤، والتى ساهمت فى جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية فى مجال تيسير الأعمال، وكان متوسط صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى هو ٢.٣٦% خلال نفس الفترة.

وللاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هاما فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى حيث أنه يساعد عن طريق استثماراته فى خلق فرص عمل فى المجتمع وتوفير دخول جديدة فى المجتمع وبالتالى تحسين مستويات المعيشة وبالتالى الحد من الفقر، كما أنه يعمل على نقل المعرفة والمهارات التدريبية إلى العمال وبالتالى تحسين القدرات لدى الأفراد بها، وبالتالى يعمل على تنمية وتحسين رأس المال البشرى فى المجتمع.

٨- الانفتاح على الاقتصاد العالمى:

الانفتاح على الاقتصاد العالمى يعكس مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي ودرجة ارتباطها بالعالم الخارجي، فمع العولمة الاقتصادية زادت أهمية الانفتاح على الاقتصاد العالمى وارتبطت سياسات التنمية فى دول العالم وبالأخص فى الدول النامية بحركة التجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تسمح بتوفير إيرادات للدولة، والواردات تساهم في توفير متطلبات النمو

الاقتصـادى ويمثـل مضـاعف التجـارة الخارجيـة العامـل الـذى يـربط بـين التجـارة الخـارجيـة والنمـو الاقتصادى . ونجد أن متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) حوالى ٤٨%، وكانت درجة الانفتاح التجارى مرتفعة فى بداية الإصلاح الاقتصادى حيث وصلت نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى حوالي ٦٢.٨% سنة ١٩٩١ ولكن النسبة أخذت فى الانخفاض بعد ذلك من سنة ١٩٩٧ وذلك بسبب أثر الاحداث الأمنية الداخلية وحادث الأقصر، وكـذلك بدايـة أزمـة النمـور الأسـيوية ١٩٩٧- ١٩٩٨ التـى أثرتـا علـى حركـة التجـارة فتراجعـت الصادرات والواردات وبالتالى انخفضت درجة الانفتاح التجارى ، ولكن بعد عام ٢٠٠٠ أخذت درجة الانفتـاح فـى التزايـد، ففـى بدايـة عـام ٢٠٠٣ أخـذ الاقتصـاد المصـرى يسـتعيد نشـاطه فبـدأت درجـة الانفتاح التجارى فى التزايد، حيث أثر انخفاض قيمة العملة ٢٠٠٣ على زيادة الصادرات (آلية الموائمة) وأثرت الإجراءات المتعددة على التعريفات الجمركية والغاء الرسوم على الصادرات فى عام ٢٠٠٤ على زيادة درجة الانفتاح التجارى ، حتى وصلت النسبة إلى ٧١.٩% سنة ٢٠٠٨ وهو أعلى درجة انفتاح تجارى ، ولكن بعد تلك السنة أخذت فى التراجع متأثرّة بالأزمة العالمية وأحداث ثورة ٢٥ ينـاير ٢٠١١،ثم وصـلت درجـة الانفتـاح إلـى أقـل نسـبة لهـا ٣٣.٨% سـنة٢٠٢٠ متـأثرًا بأحداث فيروس كوفيدا-١٩. ويؤثر الانفتاح على الاقتصاد العالمى بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادى الاحتوائى وذلك عن طريق زيادة الصادرات ويؤدى ذلك إلى تنمية قطاع التصدير فى الاقتصاد القومى مما يؤدى إلى خلق فرص عمل فى المجتمع وزيادة الدخول وبالتالى تحسين مستويات المعيشة، كما يمكن أن يساهم النمو فى الواردات فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، إذا أدت الواردات إلى تخفيضات فى أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والأدوية....وغيرها التي تشكل جزء كبير من سلة سلع استهلاك الفقراء، ويؤثر الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجي بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير فى الناتج المحلى الإجمالى من خلال مضاعف الإنفاق أو الرسوم الجمركية.

٩- الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص:

تعتمد الدول النامية فى كثير من الأحيان على تمويل الجزء الأكبر من الاستثمارات على القروض المصرفية، ولذلك فإن توافر الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص من شأنه أن يؤدى إلـى زيـادة الاسـتثمارات فـى المجتمـع ممـا يـؤدى إلـى زيـادة فـرص التوظـف وبالتـالي زيـادة الـدخل وبالأخص إذا كان الائتمان موجه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة مما يساهم فى

تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وقد بلغ متوسط حجم الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي حوالي ٣٦.٥% خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠)، وكانت النسبة في تزايد خلال الفترة من (١٩٩٠- ٢٠٠٤) ووصلت إلى أقصى نسبة لها في سنة ٢٠٠٤ وهي ٥٤%، ثم أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى وصلت إلى ٢٧.١% بنسبة ٢٠٢٠، وهذا الانخفاض كان بسبب الكثير من الاحداث ومنها الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، وأحداث ٢٥ يناير سنة ٢٠١١، والوباء العالمي كوفيد -١٩.

سادسا : دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

ينصب الاهتمام فى هذا الجزء على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادى الاحتوائى كمتغير تابع وبين عدد من المؤشرات التى تمثل ركائز أو محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى كمتغيرات مستقلة له ، وحددت النظرية الاقتصادية الكلية العديد من المحددات العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادى الاحتوائى، فى حين أكد علماء في دراساتهم مثل (Raheem and et al., 2016)، (Tella & Alimio, 2016) (Anand & Mishra & peiriss, 2015) (Oluseye & Cabriel, 2017)، (الأزهرى، ٢٠١١)، (بدر، ٢٠١٩)، أن هذه العوامل تشتمل على السكان، والموارد الطبعية،ورأس المال البشرى، والاستثمار الثابت، والائتمان المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر، والانفتاح التجارى، والاستهلاك المحلى، والتضخم، والتقلبات فى الناتج المحلى الإجمالى ، وجودة البنية التحتية، وانحرافات سعر الصرف الحقيقى .

وبالنظر إلى رغبتنا في تفسير محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى سوف تعتمد على هذه الدراسات كأساس لهذه المنهجية المستخدمة فى القياس، وبالتالى يمكن التعبير عن العلاقة بالمعادلة الأتية:

$$Y= B_0+ B_1x_1+ B_2x_2+B_3x_3+B_4x_4+B_5x_5+B_6x_6+B_7x_7+B_8x_8+B_9x_9+ u+ \rightarrow(1)$$

ومن المعادلة السابقة رقم (١) فإن متغيرات الدراسة تتمثل فى الآتى: -

المتغير التابع (Y) : هو مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والذى يتم التعبير عنه بمؤشر مركب يتكون من ثلاث مؤشرات رئيسية تقيس الاحتوائية وهي التشغيل والتعليم والصحة، تقيس درجة احتوائية النمو، ووفقًا لذلك فإن النمو يمكن وصفه بانه نمو احتوائى إذا بلغت قيمة المؤشر الواحد الصحيح، والعكس إذا انخفضت القيمة عن الواحد الصحيح فإن النمو يكون غير احتوائى ، أى أنه كلما اقتربت القيم من الواحد الصحيح تشير إلى درجة أقرب إلى الاحتوائية عن تلك التي

تبعد عن الواحد الصحيح، يمكن توضيح الشكل الرئيسي لمؤشر النمو الاحتوائى بالاعتماد على دراستى (الازهرى، ٢٠١١)، (بدر، ٢٠١٩) على النحو التالى:

$$Y= \frac{E+ H+ P}{3}$$

حيث أن (E) يعبر عن دليل التعليم، (H) يعبر عن دليل الصحة، (P) يعبر عن دليل التشغيل.

المتغيرات المستقلة من خلال النظرية الاقتصادية الكلية والأدبيات السابقة تم تحديد أهم المحددات أو المتغيرات التى تؤثر فى النمو الاقتصادى الاحتوائى وتتمثل فى:

- الإنفاق على التعليم (X_1): ومن المتوقع أن يكون للتعليم أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى لأنه يؤدى إلى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى الذى يمثل ركيزة أساسية فى النمو الاقتصادى الاحتوائى ، أى من المتوقع أن تكون إشارة معامل الإنفاق على التعليم (B_1) تكون موجبة ،ويعبر عنه بنسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلى الاجمالى.
- الإنفاق على الصحة (X_2): ومن المتوقع أن يكون للإنفاق على الصحة أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى لأنه يؤدى إلى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى الذى يمثل ركيزة أساسية فى النمو الاقتصادى الاحتوائى ، أى من المتوقع أن تكون إشارة معامل الإنفاق على الصحة (B_2) تكون موجبة، يعبر عنه بنسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلى الاجمالى.
- الاستثمار الخاص المحلى (X_3): ومن المتوقع أن يكون للزيادة فى قيمة الاستثمار الخاص المحلى أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى لأن زيادة الاستثمارات تؤدى إلى زيادة الناتج وزيادة فرص التشغيل والتوظيف فى المجتمع وزيادة مستويات الدخول مما يؤدى إلى الحد من الفقر فى المجتمع ، أى من المتوقع أن تكون إشارة قيمة الاستثمار الخاص المحلى (B_3) موجبة، ويعبر عنه بنسبة الاستثمار الخاص المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى.
- الاستثمار الأجنبى المباشر(X_4): ومن المتوقع أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى، لأنه يمكن أن يسمح الاستثمار الأجنبى المباشر بانتقال التكنولوجيا الحديثة وانخفاض تكاليف الانتاج وزيادة القدرة التنافسية للصادرات وبالتالى زيادة مستويات التشغيل والتوظيف فى المجتمع، أى من

المتوقع أن تكون اشارة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر $(B4)$ موجبة، ويعبر عنه بصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (X_5): ومن المتوقع أن يكون لمعدل نمو الناتج المحلى أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى، ذلك لأن زيادة الناتج المحلى الإجمالى يعني زيادة المخصص للتعليم والصحة والتطوير والتدريب والبحث، ومن ثم يرفع من انتاجية الفرد وكافة القطاعات الاقتصادية ، وهو مؤشر متفائل لرجال الأعمال على زيادة الطلب الكلى و الأداء الاقتصادى ويسهم فى تحفيز الاستثمار الخاص، كما أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى تعنى انخفاض معدلات الفقر فى المجتمع، أى من المتوقع أن تكون اشارة معامل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (B_5) موجبة، ويعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي.
- معدل النمو السكانى (X_6): على الرغم من أن معدل النمو السكانى يزيد مستوى الناتج والطلب الكلي إلا أنه يمثل عقبة خاصة فى المراحل الأولى لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، ومن المتوقع أن يكون معدل النمو السكانى له تأثير إيجابي أو سلبي على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائي، فقد يكون أثره إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وذلك عندما تتحول الزيادة السكانية إلى زيادة فى الطاقات الانتاجية وهنا تكون إشارة معامل معدل النمو السكاني (B_6) موجبة، وقد يكون له أثر سلبى على مؤشر النمو الاقتصادى ، إذا لم تتمكن الدولة من الاستفادة من الزيادة السكانية فى زيادة الانتاج، مما يترتب عليه زيادة معدلات الفقر والبطالة وهنا تكون اشارة معامل معدل النمو السكانى (B_6) سالب، ويعبر عنه بمعدل النمو السكانى السنوى.
- معدل التضخم (X_7): ومن المتوقع أن يكون لمعدل التضخم أثر سلبى على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وذلك لأن له تأثير سلبى على دخول الأفراد الحقيقية مما يؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة وبالتالى ارتفاع معدلات الفقر فى المجتمع، وهنا تكون اشارة معامل معدل التضخم (B_7) سالب، ويعبر عنه بمعدل التضخم السنوى.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمى (X_8): ومن المتوقع أن يكون للانفتاح على الاقتصاد العالمى أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى، وذلك لأن الانفتاح يؤدى إلى زيادة الانتاج والتوظيف والحد من الفقر ولكن مشروط ذلك بزيادة القدرة التنافسية

للاقتصـاد، وهنـا تكـون إشـارة معامـل الانفتـاح علـى الاقتصـاد العـالم (B_8) موجـب، ويعبـر عنه بمجموعة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

- الائتمـان المصـرفي (X_9): ومـن المتوقـع أن يكـون للائتمـان المصـرفى أثـر موجـب علـى مؤشـر النمـو الاقتصـادى الاحتوائى، وذلـك لأن زيـادة حجـم القـروض المصـرفية وخاصـة للمشـروعات الصـغيرة والمتناهيـة فـى الصـغر سـوف تـؤدي إلـى زيـادة الانتاجيـة وفـرص التوظيف والتشغيل فى المجتمع، وهنا تكون إشارة معامل الائتمان المصرفى (B_9) موجب، ويعبـر عنـه بنسـبة الائتمـان المحلـى المقدم إلـى القطـاع الخـاص كنسـبة مـن النـاتج المحلـى الإجمالى.

١ – اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يعكس مفهوم استقرار السلسة الزمنية ثبات كل من المتوسط والتباين، بالإضافة إلى اعتماد التغـاير علـى طـول الفتـرة الزمنيـة فقـط، ويسـتخدم هـذا الاختبـار للتعـرف علـى إذا مـا كانـت هـذه المتغيرات مستقرة أم لا، وذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما يؤدى إلى ما يعرف بظـاهرة الانحـدار الزائـف الـذى يعنـي وجـود اتجـاه عـام فـى السلاسـل الزمنيـة للمتغيـرات قـد يـؤدى إلـى علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها.

وبمـا أن معظـم السلاسـل الزمنيـة للمتغيـرات الاقتصـادية تتصـف بخاصـية عـدم الاسـتقرار لـذلك نقـوم باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، سوف يتم ذلك باختبار Dickey– Fuller.

جدول رقم (٣) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

رمز المتغير	المتغيرات	اختبار ADF عند المستوى Level	الاستقرار عند المستوى Level	اختبار ADF (بعد أخذ الفروق الأولى)	الاستقرار (بعد اخذ الفروق الأولى)
y	مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى	-0.229371 (0.0662)	غير مستقرة	-7.013924 (0.0000)	مستقرة
X_1	الإنفاق على التعليم	2.332065 (0.8863)	غير مستقرة	-5.835044 (0.0001)	مستقرة
X_2	الإنفاق على الصحة	0.551225 (0.9973)	غير مستقرة	-5.413734 (0.0071)	مستقرة
X_3	الاستثمار الخاص المحلي	3.17446 (0.999)	غير مستقرة	-2.526775 (0.0345)	مستقرة
X_4	الاستثمار الأجنبى المباشر	-4.163571 (5.2321)	غير مستقرة	6.671150 (0.000)	مستقرة
X_5	الناتج المحلي الإجمالى	-2.541463 (0.9237)	غير مستقرة	-4.7711138 (0.0183)	مستقرة
X_6	معدل النمو السكانى	-2.315333 (0.7625)	غير مستقرة	-5.017198 (0.0001)	مستقرة
X_7	معدل التضخم	-4.326655 (5.2018)	غير مستقرة	-5.630905 (0.0003)	مستقرة
X_8	الانفتاح على الاقتصاد العالمى	-3.95691 (0.2850)	غير مستقرة	-5.090645 (0.00017)	مستقرة
X_9	الائتمان المصرفى	-4.504329 (0.0759)	غير مستقرة	-6.183474 (0.00003)	مستقرة

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين من خلال البرنامج الاحصائي E-Views

– الأرقام بين الأقواس ( ) تعبر عن القيم الاحتمالية المناظرة للمعلمات.

وبالنظر إلى النتائج السابقة من الجدول السابق، سنلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكافة المتغيرات أكبر من ٥% مما يؤدى إلى قبول الفرض العدم القائل بأن السلاسل الزمنية غير مستقرة أى تعانى من عدم الاستقرار، ولكن بعد أخذ الفروق الأولى نجد أن القيمة الاحتمالية لكافة المتغيرات أقل من ٥% مما يؤدى إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى.

٢- اختبار جوهانس للتكامل المشترك:

يعتبر تطبيق أسلوب التكامل المشترك من الأساليب القياسية الحديثة نسبيًا، وكان يستخدم فى دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، فقد عرف كل من (انجل وجرانجر) التكامل المشترك

Co– Integration Analysis بأنه يدرس استقرار العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة لنموذج معين ويعتمد تحليل التكامل المشترك على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات الاقتصادية مرتبطة لا تتباعد عن بعضها البعض في الأجل القصير، ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل، أى أن هذا الأسلوب يختبر ما إذا كانت هناك علاقة ديناميكية بين متغيرات الدراسة خاصة فى الأجل الطويل ،وميزة هذا الأسلوب هو أنه لو كان هناك سلاسل زمنية غير ساكنة وتم تجميعهم معًا بصورة خطية وبنفس الترتيب (الفرق الأول أو الثاني وهكذا) فإنهم يعطون سلسلة زمنية جديدة متكاملة يمكن استخدامها في تحليل الانحدار دون الخوف من النتائج الزائفة.

لذلك بعد ان تم إجراء اختبار استقراء السلاسل الزمنية سوف يتم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانس Johansen، ويفضل أجراء اختبار جوهانس عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين وعندما تكون السلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس الدرجة. وتقوم خطوات اختبار جوهانس على اختبار الأثر Trace Eigenvalue، ثم اختبار القيمة العظمى Maximun Eigenvalue وتعتمد هذه الاختبارات على أكبر قيمة للجذور المميزة، ويعد مقارنة T المحسوبة و T الجدولية، تظهر نتيجة هذه الاختبارات من وجود معامل تكامل مشترك فى الأجل الطويل أم لا، إذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية توجد علاقة تكامل فى الأجل الطويل.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار الأثر Eigenvalue

الفرض العدمي	Eigenvalue	Trace statistic	القيمة الحرجة عند ٥%	القيمة الاحتمالية
None	0.883143	466.4812	148.4186	0.0000
At Most1	0.975688	318.1517	123.5154	0.0000
At Most2	0.853117	223.4412	96.76355	0.0000
At Most3	0.978692	114.1651	68.7182	0.0000
At Most4	0.85938	95.46060	45.7451	0.0000
At Most5	0.646312	51.127	30.8881	0.0001
At Most6	0.414636	22.2245	16.5821	0.0053
At Most7	0.069452	1.44488	2.51568	0.1962

(*) عند مستوى معنوية ٥% يتم رفض الفرض العدمي.
المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثان من خلال البرنامج الاحصائي E-views

جدول رقم (٥) نتائج اختبار القيمة العظمة Maximum Eigenvalue

الفرض العدمى	Eigenvalue	Max- Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند ٥%	القيمة الاحتمالية
None	0.883143	136.2884	5025161	0.0000
At Most1	0.865688	99.6168	44.23542	0.0000
At Most2	0.843117	81.15843	38.17657	0.0000
At Most3	0.757592	53.68417	31.17657	0.0001
At Most4	0.648378	35.45340	26.47334	0.0014
At Most5	0.546127	26.98827	20.03162	0.0033
At Most6	0.412636	17.45255	12.36450	0.0079
At Most7	0.04835	1.86432	2.942455	0.1836

(*) عند مستوى معنوية ٥% يتم رفض الفرض العدمي
المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثان من خلال البرنامج الاحصائي E-views

يتضح من الجدولين رقم (٤)، رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، يتضح أن قيمة اختبار الأثر (Trace) وقيمة اختبار القيمة العظمى Max– Eigen أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، مما يعنى رفض الفرض العدمى الذى ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالى فإن السلاسل الزمنية متكاملة فى الأجل الطويل. ووجود علاقة فى الأجل الطويل تعنى وجود علاقة فى الأجل القصير، وبناء على ما سبق، وفقا لبيانات الجدول رقم (٦)،فإن معادلة التكامل المشترك تكون على النحو التالي:

$$y = 33.78822 + 2.12128\ X_1 - 3.787023X_2 - 0.373329X_3 + 0.037921X_4 + 0.336034\ X_5 - 2.675393X_6 - 0.055434X_7 + 0.25845X_8 + 0.064650X_9$$

جدول رقم (٦) تقدير العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي الاحتوائي بالعوامل المحددة له

المتغير	العامل Coefficient	الانحراف المعياريStdfrror	T- statistic	Prob
C	33.78822	4.459539	9.061670	0.0000
X_1	2.1228	0.883452	-02.856266	0.0064
X_2	-3.787023	1.412662	-2.69215	0.0220
X_3	-0.373329	0.088638	-4.656991	0.2350
X_4	0.037921	1.762474	-2.957277	0.0000
X_5	0.336034	0.166052	-2.411625	0.0123
X_6	-2.675393	1.674300	-1.554336	0.1074
X_7	-0.055434	0.050450	-1.089662	0.0412
X_8	0.25845	0.051736	6.255916	0.0000
X_9	0.064650	0.061374	1.292649	0.0212
	39.69667	Mean dependent var	0.90112	R- squared
	5.44425	S.D dependent var	0.88042	A- djusted R- Squared
	122.4111	Sum squared resid	2.151669	S.E of regression
			2.223887	Long- run variance

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين من خلال البرنامج الاحصائي E-views.

تستنتج من نتائج التحليل الإحصائى ما يلى :

- أن التغير فى المتغيرات المستقلة تفسر حوالى ٩٠% من التغيرات التي تحدث فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى في ظل ثبات العوامل الأخرى.
- توجد علاقة طردية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وبين التغير فى كلًا من الإنفاق على التعليم، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، والانفتاح على الاقتصاد العالمى، والائتمان المصرفى .
- توجد علاقة عكسية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وبين كلًا من الإنفاق على الصحة، الاستثمار الخاص المحلى، معدل النمو السكانى، ومعدل التضخم.
- أظهرت النتائج معنوية جميع المتغيرات عند مستوى ٥% ما عدا معدل النمو السكانى والاستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك اتفاق بين النتائج الاحصائية مع فروض الدراسة عدا الاستثمار الخاص المحلى والإنفاق على الصحة.

سابعا : الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات:

تناول البحث أهم محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠: ٢٠٢٠ ولقد توصل البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات . من أهم تلك النتائج والتوصيات ما يلى :

١- النتائج:

- وجود اختلال هيكلى فى معدل مساهمة القطاعات الاقتصادية (الزراعة- الصناعة- الخدمات) فى الناتج المحلى الاجمالى، وضعف مساهمتهم فى خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة فى الاقتصاد القومى.
- على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى فى بعض الفترات إلا أنه لم يحقق الاستدامة فى النمو، وبالتالى لم يحقق النمو الاقتصادى الاحتوائى وهو ما يظهر أيضا من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والنمو السكانى فى المجتمع.
- يعتبر الإنفاق على التعليم من أهم مؤشرات الاستثمار فى رأس المال البشرى ، كما يعتبر من أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر، حيث تنخفض مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم.
- يعتبر الإنفاق على قطاع الصحة وبالتالى تقديم الخدمات الصحية أحد متطلبات تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، حيث يؤدى وصول الخدمات الصحية أو زيادتها وجودتها إلى كافة فئات المجتمع إلى رفع مؤشر الاحتواء من خلال تحقيق بعدى العدالة الرأسية (تعنى تقديم علاج غير متساوى للحالات غير متساوية فى الحالة الصحية) والعدالة الأفقية (تعنى تقديم علاج متساوى للحالات المتساوية فى الحالة الصحية)، وأيضًا مفهوم العدالة يعتمد على مبدأ هام يتعلق بتقديم الخدمات الصحية على أساس حاجة أفراد المجتمع إلى مثل تلك الخدمات وليس على أساس توافر الإمكانيات المادية لدى الأفراد.
- توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ومحددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى (الإنفاق على التعليم- الإنفاق على الصحة- الاستثمار الخاص المحلى-الاستثمار الأجنبى المباشر- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى- معدل النمو السكانى-معدل التضخم- الانفتاح على الاقتصاد العالمى-الائتمان المصرفى).
- توجد علاقة عكسية ومعنوية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وبين التغير فى كلاً معدل النمو السكانى ومعدل التضخم والإنفاق على الصحة ، ويلاحظ أن تلك النتيجة

متوافقة مع التنظير الاقتصادى فيما يخص التغير فى معدل النمو السكانى ومعدل التضخم ، كما تناولها الإطار النظرى للبحث ، إلا أنها غير متوافقة نظريا مع الإنفاق على الصحة ولكن يمكن التبرير الاقتصادى لذلك على أساس إعتبارين هما :

- التناقص التدريجى لجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين نتيجة الانخفاض النسبى للإنفاق على الصحة سنويا ، سواء الانفاق العام أو الخاص ، بالنسبة للتزايد المستمر لعدد السكان .
- أن أغلب التزايد السنوى للإنفاق على الصحة موجه للزيادة السنوية فى الأجور والمكافآت وتوفير المستلزمات التشغيلية الأساسية وليس موجه للزيادة فى القدرات الإستثمارية والتكنولوجية والبرامج الصحية المتطورة ، والتى تعمل على التحسين الكمى والكيفى للخدمات الصحية للمواطنين ومن ثم تحقق العدالة والإتساق والملائمة لتلك الخدمات .

- توجد علاقة طردية ومعنوية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائى وبين التغير فى كلاً الإنفاق على التعليم، تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، الانفتاح على الاقتصاد العالمى، والائتمان المصرفى.
- أثبتت التجربة التنموية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠: ٢٠٢٠ أن النمو الاقتصادى فى مصر لم يكن احتوائيا وذلك للأسباب التالية :
  - تضاعف نسبة السكان تحت خط الفقر لإجمالى سكان الجمهورية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، وكان المتوسط العام ، لسنوات مختارة عن الفترة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠: ٢٠١٨/٢٠١٧ ٢٤.٢% أى ما يقارب من ربع سكان الجمهورية يقعون تحت خط الفقر على مدار عشرون عاما بل أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر فى تزايد بإستمرار من بداية الفترة لنهاية الفترة ، وهو ما يشير لقصور السياسات الحكومية وغير الحكومية لإستهداف الفقر فى مصر خلال تلك الفترة والتى تقارب العشرون عاما (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠١٩) .
  - التزايد المستمر فى معدلات البطالة السنوية ، خاصة بين خرجى الجامعات .
  - تركز الفقراء فى المناطق الريفية بالجمهورية وخاصة ريف الوجه القبلى ، حيث أن نسبة الفقر فى ريف الوجه القبلى تكاد تصل لثلاث أمثال تلك النسبة فى ريف الوجه البحرى(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠١٩) ، عدا عام ٢٠١٨/٢٠١٧

وصلت لما يقارب ضعف تلك النسبة ، كما أن نسبة الفقر فى حضر الوجه القبلى تصل لما يتراوح بين ضعف وثلاث أمثال تلك النسبة فى حضر الوجه البحرى ، وذلك مؤشر لتركز الفقراء فى المناطق الريفية بالجمهورية وخاصة ريف الوجه القبلى.

- تأثر كافة فئات الفقراء فى ريف الوجه القبلى أو ريف الوجه البحرى بالأثار السلبية للسياسات الحكومية الإنكماشية ، وفقا لما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولى فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ٢٠١٦ ، المنفذه خلال الفترة من عام ٢٠١٥: ٢٠١٨ ، وكان من أهمها تطبيق ضريبة القيمة المضافة وسياسة خفض الدعم المقدم للطاقة وتحرير أسعار الكهرباء ومياه الشرب خاصة للاستخدام المنزلى ، هذا بالإضافة لتعويم سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى ، مما أثر سلبيا على مستويات الدخول الحقيقية لأرباب الدخول الثابتة مما قلل من قدرتهم على توفير حاجاتهم الأساسية ، هذا بالإضافة لإرتفاع نفقات التعليم بكافة مراحله ونفقات النقل والمواصلات مما أثر على القدرات التمكينية للمواطنين فى الحفاظ على نفس مستويات المعيشة .
- التدنى المستمر لتنافسية المنتجات المصرية محليا وعالميا ، مما أثر على التزايد المستمر فى عجز الميزان التجارى السلعى لمصر مع العالم الخارجى ، خاصة مع أغلب الشركاء التجاريين لها .
- التدنى الكمى والكيفى لمستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطنين ، خاصة بين الفئات الفقيرة والمهمشة وقاطنى العشوائيات ، وذلك يظهر من خلال بعض المؤشرات الفرعية نذكر منها على سبيل المثال :

- إرتفاع كثافة الفصول الدراسية فى المدارس الحكومية .
- الإنخفاض السنوى لعدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية للمواطنين .
- انخفاض نسبة الأطباء البشريين ومعاونيهم بالمستشفيات الحكومية والخاصة .
- الإنخفاض المستمر فى الإنفاق الإستثمارى العام بالنسبة لإجمالى الإنفاق العام على التعليم والصحة .
- إرتفاع نسبة الأمية بين الإناث ، خاصة فى صعيد مصر.

٢- التوصيات:

- قيـام الحكومـة بزيـادة الاسـتثمارات فـى مشـروعات البنيـة الأساسـية الماديـة والبشـرية وزيـادة مخصصـات الإنفـاق علـى الصـحة والتعليم لتوسـيع الفرص المتاحـة أمـام الفئـات المهمشـة مـن النمو.
- ضـرورة تبنـى سياسـات اقتصـادية ، نقديـة ومالية واسـتثمارية ، محفـزة للاسـتثمارات الحكوميـة وللقطـاع الخـاص فـى مجـال الإنتـاج السـلعى والخـدمى للسـلع والخـدمات الضـرورية للمـواطنين وتقليـل الاعتمـاد علـى العـالم الخـارجى فـى تـوفير المتطلبـات الضـرورية للمجتمـع مـن السـلع والخدمات الضرورية للمواطنين .
- استهداف التضخم فى المجتمع والتقليل من معدلات نموه ، وذلك من خلال زيادة الانتاج ومن خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ، لأنه يعمل على زيادة معدلات الفقر فى المجتمع
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المولدة لفرص العمل فى المجتمع من خلال تشجيع منح الإئتمان للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .
- تبنى سياسات اقتصادية محفزة لتحقيق النمو الاحتوائى الشامل على المدى المتوسط والطويل من خلال :
  - مـنح الإعفـاءات الضـريبية والتوسـع فـى التسـهيلات الإئتمانيـة للمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والمتناهيـة الصـغر لتشـجيعها علـى المنافسـة والتحسـين والتطـوير المسـتمر لمنتجاتها السلعية والخدمية ، وعلى المستوى المحلى والدولى .
  - الـدعم التكنولـوجى والفنـى للمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والمتناهيـة الصـغر ، وذلـك لمسـاعدتها علـى التواصـل والنفـاذ للأسـواق المحليـة والدوليـة ومـن خـلال سلاسـل الإمـداد المحلية والدولية .
  - تطـوير البـرامج التعليميـة فـى كافـة المراحـل التعليميـة ، حتـى تتوافـق مخرجـات العمليـة التعليميـة مـع إحتياجـات سـوق العمـل ، ومـن ثـم التركيـز علـى التعلـيم الفنـى والعلـوم التطبيقية .
  - توفير وإعادة تأهيل البرامج الصحية والعلاجية فى المؤسسات الصحية المصرية بما يساهم فـى تحسين الجـودة الكميـة والكيفيـة للخـدمات الصـحية والعلاجيـة ، سـواء فـى المؤسسـات الصحية والعلاجية العامة أو الخاصة .

- تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على المساهمة فى توفير الخدمات التعليمية والصحية للمواطنين وبما يساهم فى تشجيع المنافسة بين تلك المؤسسات التعاونية والأهلية والمؤسسات الخاصة والعامة على توفير خدمات تعليمية وصحية وعلاجية للمواطنيين تتصف بالكفاءة والفعالية والملائمة والإتساق والموائمة .
- تشجيع برامج الصحة الإنجابية وصحة المرأة وتنظيم النسل للحد من التزايد المستمر فى معدلات النمو السكانى .

٣- الأبحاث المستقبلية:

بالرغم من المساهمة العلمية المتواضعة للبحث فى سد الفجوة البحثية التى حاول البحث من خلال التحليل النظرى والتحليلى والقياسى والنتائج التى تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث فى هذه العلاقة لما لها من أهمية فى جانبها التطبيقى فى صياغة السياسات لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ويعتبر هذا البحث محاولة لفتح المجال أمام بحوث ودراسات أخرى حول نفس الموضوع بالتركيز على متغيرات مفسرة محددة ، مثل دور الإنفاق على التعليم فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ودور تمويل التعليم العالى فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ودور الإنفاق على الصحة فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى والعلاقة بين القطاعات الاقتصادية (الزراعة- الصناعة- الخدمات) والنمو الاقتصادى الاحتوائى.

ثامنًا :قائمة المراجع:

١- المراجع العربية:

- الأزهرى، رامي (٢٠١١). **دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.** رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة الزقازيق.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩) –**أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٧/٢٠١٨** – القاهرة– ص ص ٧٧: ٧٨.
- الخربوطلى، ماجد محمد بيرى. (٢٠١٩). **ركائز النمو الاحتوائى فى مصر**. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. كلية التجارة. جامعة عين شمس.
- الدمرادش، طلعت (٢٠٠٦). **الاقتصاد الاجتماعى**. الطبعة الأولى. دار القدس للنشر والطباعة– الزقازيق.
- سليمان، سلوى (٢٠١٣). **النمو الاحتوائى بين النظرية والحالة المصرية**. أوراق المؤتمر السنوى لقسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة.
- سيد أحمد، بوحزام (٢٠١٨). **النمو المحابى للفقراء فى الجزائر: دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠– ٢٠١٦**. رسالة دكتوراه منشورة. كلية العلم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: جامعة أبو بكر– بلقايد– تلمسان– الجزائر.
- عبد العزيز، سلوى (٢٠١٨). **تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة**. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة.
- الليثى، هبة (٢٠١٥). **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**. مؤتمر المرأة العربية فى الأجندة التنموية. منظمة المرآة العربية: القاهرة. ٢٩ نوفمبر– ١ ديسمبر.
- معن، رمضان السيد أحمد (٢٠٢٠). **محددات النمو الاحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد على الاقتصاد المصرى**. مجلة التجارة والتمويل: كلية التجارة جامعة طنطا.
- الهوارى، بن الهوارى (٢٠١٧). **الفقر والثروة والتفاوت فى توزيعها في الجزائر دراسة قياسه ١٩٨٠– ٢٠١٣**. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد الثالث– العدد٢.

٢- المراجع الأجنبية:

- Abou- Ali, sultan & Abou- Ali, Hala (2013). **Measuring Inclusive Growth in Egypt 1991- 2011**. Paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt Political and

Economy Vision. Faculty of Economics and Political Science. April.

- AFDB (2012). **Briefing notes for AFDB's Long- Term strategy: Briefing note for Inclusive Growth Agenda**. Tunis. Africa Development Bank.
- Ali, I. & Juzhong Z. (2007). **Inclusive Growth toward a prosperous Asia: Policy Implications**. Asian Development Bank. ERD Working Paper series. No. 97.
- Ali, Ifzal & Son Hyun Hwa (2007). **Measuring Inclusive Growth**. Asian Development Review. Asian Development Bank. Vol. 24. No9..
- Ali, Ifzal & Son, Hyun Hwa (2007). **Measuring Inclusire Growth**. Asian Development. Review. Vol. 24. No.1. Asian Development Bank.
- Anand R, Mishra S., and Peiriss (2015). **Inclusive Growth: Measurement and determinants**. IMF Working Paper WP/13/135, Available at: www.worldbonk.org/cconom/cpremise.
- Anand R, Mishra. S., & Peiris S. (2015). **Inclusive Growth: Measurement and Determinants**. IMF Working Paper. Wp/13/135, Available at www.worldbank.org/economicpremis.
- Asian Development Bank (2013). **Framework of Inclusive growth**: key indicators for Asia and the pacific.
- Ayinde To & Yinus OG. (2016). **Financial Development and Inclusive Growth in Nigeria: A Threshold Analysis**. Acta Universitatis Danubius (AUDCE, No. 12 (5), Availed at hettp: //Journla.univdanubius.ro/index.php/oeconmica/article/view/3415.
- CAFOD- JCTR (2014). **A Pro Poor Business Enabling Environment: The Case of Zambia**. CAFOD: London.
- Chang H. J., & Grabel, I. (2014). **Reclaiming Development: An alternative Economic Policy Manual**. Zed Books Ltd.
- Deblock, C., & Haji, R. (2008). **Commission on Growth and Development**. The Growth Report Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. Washington: The World Bank.
- El-Shawarby, Sheren (2017). **Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices**. Egyptian Review of Development and Planning. Vol. 25. No. June.

- Hull, K. (2009). **Understanding the Relationship Between Economic Growth**. Employment and poverty Reduction. Unclassified DCD/ DAC.
- Ianchovichina E, & Lundstrom S. (2009). **Inclusive Growth Analytics: Framework and Application**. Policy Research Working Paper: The world Bank. Economic Policy and Debt Department. Economic Policy Division. No. 4851, Available at: https: //openknowledge.Worlddank.org/bitstream/handle/19086/4047/ wps4851.pdf;sequence: 1
- ILo – UNDP (2011). **Inclusive and Resilient Development: the Vole of Social Protection**. A Paper prepared by ILO and UNDP for the G20 Development working Group available at http: //bit.1tlfGTM.
- Kakwani, N. (2000). **On Measuring Growth and Inequality Components of Poverty with Application to Thailand**. Journal of Quantitative Economics.
- Kalsen, S., (2010). **Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definition Open Question and some Constructive Proposals**. Asian Development Bank. Working Paper Series No. 12.
- Kuzents, S. (1995). **Economic Growth and Income Inequality**. The American Review. Volume Xlv. No1.
- Lee, E., (2013). **World Development Report 2013: Jobs**. World Bank. Washington Dc.
- Mckinley T. (2010). **Inclusive Growth Criteria and Indicators. An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress ADB Sustainable Development WP Series**. No. 14.
- Mckinley, T. (2010) **Inclusive Growth and Indicators: an Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress**. Mandaluyong City. Philippines. Asian Development Bank.
- Nagvi, S. N. H. (2012). **The Idea of Inclusive Growth and Development Policy**. The Pakistan Development Review.
- OECD, (2013). **Speech by OECD Secretary General Angle Gurria.** OECD Workshop on Inclusive Growth, Together We Stand: Inclusive Growth. Paris. 3 April.
- Omar, Noha S. (2018). **Measuring Inclusive Growth in Egypt Over A Decade.** Egyptian Journal of Development and Planning. Volume 26. Number National Planning Institute: Cairo.

- Raheem ID, Isahko & Adedegi AA (2016). **Inclusive Growth, Humane Capital Development and Natural Resource Rent in SSa**. Econ Restruct. Available at: doi10.1007/s10644-016-9193-y.
- Ranieri, R. &. Almeida Ramos, R., (2013). **Inclusive growth: Building up concept**. World Bank Working paper. No. 104.
- Ravallion, M. (2004). **Pro-Poor Growth: Aprimer**. Policy Research Working Paper No. 3242. Washington: DC the World Bank.
- Sakr, Hala (2013). **The Road towards Achieving Inclusive Growth: With Reference to the Egyptian Economy**. Paper Presented at conference on managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision. Faculty of Economics and Political Science. April.
- Self, H. (2013). **Addressing Base Erosion and Profit Shifting**. British Tal Review. (2).
- Sherif, sherifa fouad (2016). **Inclusive Green Growth and Sustainability in Egypt**. Journal of Management Research. Sadat Academy for Administrative sciences- Center for Research. Consultation and Development. Volume32. Issue.
- Stuart, E. (2011). **Making Growth Inclusive: Some Lessons from Countries and the Literature**. Oxfam Research Reports.
- Tella SA & Alimio (2016). **Determinates of Inclusive in Africa: Role of Health and Demographic Change**. African Journal of Economic Review. 4 (2).
- Who. (2010). **Country Cooperation Strategy for Who and Egypt 2010- 2014**: World Health organization Regional office for the Eastern Mediterranean. Cairo. Egypt.
- World Bank (2009). **What is Inclusive Growth**? Washington Dc: World Bank.
- World Bank. (2009)**. What is Inclusive Growth?.** Washington: Dc: World Bank.